الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.20

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr. : General
16 February 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الجمعة ٢٩ تتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بالاريسو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

(ج) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية

(د) الثقافة والتنمية

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-57907 (A)

0457907

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البيانات (تابع) **والمناقشة العامة**

البند ٨٧ (أ) من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/59/312)

١ - **السيد خان** (شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عمد، قبل تقديم تقرير الأمين العام عن العولمة والاعتماد المتبادل (A/59/312)، إلى استخدام حق الأمانة العامة في الرد على البيانات الملقاة في الجلسة التاسعة عشرة. وأشار إلى ما جرى تأكيده في المناقشة من أن تقرير الأمين العام ليس في جودة كتاب آدم سميث ''ثروة الأمم''، وأن طروح التقرير تتجاوز بكثير طموحات هذا المؤلف. وقال المتكلم إنه يوافق تماما على هذين التأكيدين. فالواقع أن واضعي التقرير أكثر طموحا بكثير من آدم سميث، لأنهم يتطلعون إلى تحديد الظروف اللازمة والكافية لتحقيق التنمية في العالم أجمع. وتبيّن دراسة التنمية الاقتصادية في أوروبا أن فكرة تنظيم المشاريع وحق الفرد في التنمية تعتبر أساسية وضرورية. ويعتبر السوق والمنافسة حجر الزاوية في النمو. ولكن هذه الفكرة التي كان آدم سميث أول من عرضها يجب أن تتوازن مع فكرة العدل. فلا يتسنى الحصول على الحرية دون عدل، ولا يمكن أن تقوم الأسواق دون مؤسسات، ولا مشاريع خاصة دون سياسات حكومية ومؤسسات عامة فعالة. وما يؤكده التقرير هو أن تحقيق النمو والتنمية يقتضي توافر ظروف أخرى تحقق التوازن بين هذه الأفكار، وربما كان هذا هو ما غاب عن المناقشة في الجلسة السابقة. ومع ذلك قال المتكلم إنه يود أن يوضح أن المسألة ليست في العودة إلى نهج حكومي للتنمية، بل المطلوب إدارة العولمة بما يخدم الجميع، وهو مفهوم وارد في إعلان الألفية. ولذلك فليس المطلوب هو الحرية والأسواق فحسب، بل أيضا العدل والإنصاف، وبذلك وحده يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ويدور التقرير المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل'' حول أشكال بلوغ هذه الأهداف في إطار عولمة الاقتصاد العالمي. والتحدي الأساسي الذي تواجهه البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، يكمن في النتائج المختلفة للعولمة. فمع أن التكنولوجيات الجديدة والأسواق وتدفقات رأس المال تخلق فرصا كبيرة، فإنها تأتي أيضا بالارتياب والمخاطر. ومن المحتمل أن تكون البلدان ذات القدرة والموارد التي تساعدها على انتهاز هذه الفرص مستفيدة من العولمة؛ أما تلك المفتقرة إلى الموارد والوصول فربما ستظل مستبعدة. وفي الوقت ذاته يمكن للعولمة تسريع النمو الاقتصادي وإذكاء التفاوت في الدخل والثروة. وفي هذا السياق من الفرص والارتياب، لا يمكن للتعاون من أجل التنمية أن ينفصل عن المهمة البالغة الصعوبة، وهي التحكم في العولمة بما يفيد الجميع. وقد ورد في التقرير أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق إلا بوجود استجابة قياسية متكاملة ومتسقة. إن إمكانيات دعم التنمية، المعترف بها في عملية العولمة، لم تظهر حتى الآن في بلدان نامية كثيرة، ولا سيما أفقرها، تحتاج إلى مساندة لكي تشترك بفعالية وعلى قدم المساواة في هذه العملية وتبلغ الأهدافالإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. إن العولمة تؤثر بشكل مختلف على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن المهام البالغة الصعوبة تنظيم آثارها في هذه المجالات. ويحاول التقرير تحديد شتى آثار العولمة وطريقة التحكم فيها عن طريق سياسات مترابطة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣ - إن للعولمة آثارا شتى على حياة الشعوب. وهناك اعتقاد عام أنها ساهمت، في بعض الحالات، في زيادة التفاوت في الدخول. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، ومع

تحرير التجارة، أدى استيراد التكنولوجيات المتقدمة إلى الحد من الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة، وإلى زيادة الطلب على العمال المهرة والمتعلمين. وقد زادت هذه الظاهرة من عدم المساواة في الأجور وكذلك من البطالة. وقد أتاح فتح القطاع المالي، وخصوصا أمام تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، الفرصة للقيام بعمليات مضاربة واسعة النطاق أدت إلى أزمات مالية خطيرة، مع ارتفاع التكاليف الاجتماعية، كما حدث في شرق آسيا في أواخر التسعينات. أما آثار العولمة في حماية البيئة فمتناقضة. فمع أن الأسواق المفتوحة والتكنولوجيات الجديدة قد يسّرت نقل التكنولوجيات غير المضرة للبيئة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، فإنها قد أتت بأنماط غير مقبولة للاستهلاك والإنتاج. إن معالجة هذه الجوانب من العولمة تتطلب إيلاء انتباه خاص لطرائق تشجيع السياسات المترابطة والمتعاضدة.

٤ - وينبغي، على الصعيد الوطني، تدعيم الحكم السليم وضمان التنسيق بين السلطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والمساعدة في إنشاء المؤسسات وزيادة القدرة على التنسيق المنظم. وحيث إن البلدان التي استطاعت الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة هي البلدان التي تملك الموارد البشرية والهياكل المادية اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي، فإنه لا غنى عن زيادة الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب تعزيز التكامل بين السياسات الوطنية والإقليمية، فذلك سيساعد بوجه خاص البلدان الصغيرة والأفقر على المساهمة في الاقتصاد العالمي، بما أنه سيحل مشكلة قصورها الهيكلي. وجرى العمل في بعض المناطق على تحقيق التكامل الاقتصادي مثلا في التجارة وتطوير الهياكل الأساسية. ويجب توسيع نطاق هذه المبادرات بحيث تشمل المجالين الاجتماعي والبيئي، وقطاعات تنمية الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا. إن ترابط السياسات على الصعيد الإقليمي يمكن أن يكون الصلة التي لا غنى عنها بين السياسات الوطنية والعمليات العالمية. ويمكن للتكامل الإقليمي أن يساعد على تحديد موقف متماسك يسمح لدول إحدى المناطق بالتفاوض والحصول على شروط عادلة، مع الاحتفاظ باستقلاليتها. وقد تقدم بعض المناطق في هذه العملية، وإن كان مطلوبا عمل كثير في مناطق أخرى. ورغم وجود تحديات كثيرة على الصعيد العالمي، فإن التقرير يركز على عدم ترابط السياسات المتصلة بالمساعدات وبالتجارة. وينزع بعض السياسات التجارية للبلدان المتقدمة، ولا سيما ما ينظم منها الوصول إلى الأسواق المهمة بوجه خاص للبلدان النامية، إلى إلغاء المساعدة الإنمائية. ومن هنا وجب ترابط سياسات الآليات القاعدية والمؤسسات العالمية، حتى تكون للتدفقات المالية والتجارية وللمساعدات آثار مواتية للتنمية.

٥ - ويجب أيضا على المجتمع الدولي مراعاة احتياجات فرادى البلدان ومستوى التنمية في كل منها وقدرته على الاستيعاب والاندماج. وينبغي إعطاء الدول الاستقلالية الكافية للاندماج في الاقتصاد العالمي وفق معدلها هي، لتفادي أن يتم الاندماج على حساب قطاعيها الاجتماعي والبيئي. وباختصار، يجب أن يتحول ترابط السياسات إلى أداة نافعة للاقتصاد المحلي بوجه عام، بما فيه القطاعان الاجتماعي والبيئي. وقد ساهمت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في عقد توافق آراء بشأن برنامج متكامل للتنمية، مع تحديد إطار عملي لدعم ترابط السياسات على الصعيد العالمي. ونواة هذه المبادرة الأخيرة هي الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، المتصل بإقامة تشارك عالمي من أجل التنمية. ومن الجوانب الأساسية في هذا التشارك ضرورة رسم سياسات مترابطة في مجال المساعدات والتجارة وخفض الديون، تدعم أولويات الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦ - ومن المشجع أنه، بتطبيق توافق آراء مونتيري، قد تحقق بعض التقدم في مسألة الترابط بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية وتلك المتصلة بالمساعدات والديون. وجدير بالذكر أيضا التقدم الذي تحقق مؤخرا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة بشأن التجارة. ومع ذلك فمن الضروري، حتى تتوزع منافع العولمة بإنصاف، التقدم إلى الأمام أكثر. ويتضمن التقرير توصيات محددة في هذا الصدد قال المتكلم إنه يأمل أن تنظر فيها اللجنة في مناقشاتها.

البند ٨٧ (ب) من جدول الأعمال: الهجرة الدولية والتنمية (A/59/325، A/59/73)

٧ - **السيد شامية** (شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/59/325)، الموضوع عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٨، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن الهجرة الدولية والتنمية. وقد روعيت في إعداد التقرير المشاورات التي أجريت مع الأجهزة والهيئات والصناديق والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية العاملة في مجال الهجرة والتنمية. ويوجز التقرير الأنشطة الأخيرة للمنظمات المختصة على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع مراعاة الخبرة التي اكتسبتها في إدارة الهجرة وسياسات الهجرة، وينظر في الآليات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة إقامتها لبحث المسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية. ويرد عرض لأهم المبادرات التي اتخذها الدول الأعضاء لتحديد إطار متعدد الأطراف للتعاون لتحسين إدارة الهجرة، كما ترد اقتراحات بشأن خيارات الأمم المتحدة في تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية.

٨ - والآليات الحكومية الدولية التي أنشأتها منظومة الأمم المتحدة والتي تهتم بالهجرة الدولية هي لجنة السكان والتنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان، والأجهزة الحكومية الدولية في منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال التشغيل. وفي خارج منظومة الأمم المتحدة، تجدر بالذكر أنشطة المنظمة الدولية للهجرة. ولكن ليست هناك آلية دولية شاملة تهتم بالروابط العديدة والمتشابكة بين الهجرة الدولية والتنمية. على أنه مع تزايد إدراك أهمية الهجرة الدولية في الشؤون العالمية، بدأ المجتمع الدولي بحث الشكل الذي يمكن به للأمم المتحدة دعم وتشجيع الأنشطة الرامية إلى مواجهة مشاكل الهجرة العالمية. فالدول الأعضاء، على سبيل المثال، تعتقد بوجه عام أن مهمة الأمم المتحدة في جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الهجرة الدولية لا غنى عنها لتبديد الأساطير المنسوجة حول الهجرة الدولية، وتوجيه وضع السياسات المناسبة. وتشدد الدول الأعضاء أيضا على ضرورة تحسين التعاون والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها وصناديقها وسواها من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

٩ - وركز المتكلم على أربع مسائل. الأولى أنه في الأعوام الأخيرة، زادت حركة الأشخاص عبر الحدود في حجمها وتعقدها، وليس في صورتها المرئية فقط. إن الهجرة الدولية تؤثر على حياة ورفاهة العديد من الشعوب والمجتمعات، وكذلك على عمل الدول ومجموعات الدول. وتعتبر الهجرة الدولية اليوم ظاهرة عالمية تزداد فيها مشاركة الدول، سواء كبلدان منشأ، أو بلدان استقبال للمهاجرين، أو بلدان عبور، وتنجم عنها عواقب ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية متزايدة بالنسبة إلى المدن والأقاليم والدول والمناطق. والثانية أن الهجرة الدولية تحتل مكانا بارزا في البرامج السياسية. ففي أوروبا والخليج الفارسي وأمريكا

وجنوب شرق آسيا والجنوب الأفريقي وأوقيانوسيا، تزيد الهجرة الدولية باطراد من انشغال الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والدول. وتنعكس هذه الشواغل في المناقشات التي تدور في عواصم الدول، وكذلك في المحافل الإقليمية والأقاليمية. ففي العقد الأخير على سبيل المثال، وردت مسألة الهجرة الدولية والتنمية ست مرات في جدول أعمال الجمعية العامة. والثالثة أنه بالرغم من أنه لم يتقرر حتى الآن عقد مؤتمر للأمم المتحدة في هذا الموضوع أو عدم عقده، فإن التوقعات تزداد بأن الأمم المتحدة ستتناول هذه المشكلة بشكل متكامل. وفي هذا الصدد فإن الحوار الرفيع المستوى المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦ سيتيح فرصا جديدة للنظر في المظاهر العديدة لهذه الظاهرة. وسيكون في استنتاجات اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، التي سينشر تقريرها في منتصف عام ٢٠٠٥، إثراء للنظر في هذه المسائل في الأمم المتحدة. وأخيرا فإن الهجرة الدولية ستظل، في القرن الحادي والعشرين، مبعث انشغال واسع للمجتمع الدولي، ورغم تباين مصالح الدول فيما يتعلق ببعض مظاهر الهجرة الدولية، فلا شك في أن التعاون الدولي ضروري لمواجهة المشاكل المقلقة والفرص الواعدة للهجرة الدولية.

البند ٨٧ (ج) من جدول الأعمال: منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية (A/59/203)

١٠ - **السيد ماكلين** (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قدم تقرير الأمين العام عن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية (A/59/203)، قائلا إنه في أقل من عام واحد وقّعت ١١٣ دولة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصدقت ١٠ دول على هذه الاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٤/٥٨ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وفُتح باب توقيعها في المؤتمر السياسي الرفيع المستوى، الذي عقد لهذا الغرض في ميريدا (المكسيك) من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. والمأمول أن ترد، في غضون الـ ١٢ إلى ١٥ شهرا القادمة، التصديقات الـ ٣٠ اللازمة لبدء نفاذها.

١١ - وأشار المتكلم إلى أن استرداد الأموال كان من المسائل الأساسية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية، وأن المبادرة التي اعتمدتها اللجنة الثانية قبل أربعة أعوام بإيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة وحشد طاقات المجتمع الدولي للبحث عن حلول مناسبة قد ساهمت في صياغة مهمة اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد. وقد ساعدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، من جهتها، الدول على تحليل هذه المسائل المعقدة وتعزيز التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الحلول المطلوبة. وبتوصية من اللجنة، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ١٣/٢٠٠١ الذي أعطى به دفعة جديدة للنظر في هذه المسألة في المفاوضات، وطلب إلى الأمين العام إعداد دراسة لتيسير مداولات اللجنة المخصصة. وفي التقرير المتعلق بهذه الدراسة الذي قدم إلى اللجنة المخصصة إقرار بالعقبات الأساسية التي تعوق استرداد الأموال، ومنها غفلية المعاملات التي تجعل من الصعب تتبع الأموال ومنع عمليات التحويل اللاحقة؛ وانعدام الخبرة التقنية والموارد؛ وعدم وجود توافق بين التشريعات وفي مجال التعاون؛ والمشاكل المتصلة بمحاكمة وإدانة المجرمين كوسيلة تسبق استرداد الأموال؛ والشواغل المتعلقة بدوافع محاولات الاسترداد؛ والمطالبات المقدمة داخل الدول وفيما بينها. وتشدد الدراسة على أهمية اتخاذ ترتيبات فعالة لاسترداد الأموال تدعم الجهود التي تبذلها البلدان لمعالجة أسوأ آثار

الفساد وتبين للموظفين الفاسدين استحالة إخفائهم أي جزء من الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة.

١٢ - إن روح التعاون التي سادت في الدورة السابعة للجنة المخصصة ساعدت على الوصول إلى توافق آراء بشأن الفصل الخامس من الاتفاقية الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على التغلب على العقبات المذكورة في الدراسة. وتنص الاتفاقية على أن استرداد الأموال مبدأ أساسي وأن على الدول الأطراف أن يمد بعضها بعضا بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال. وتتضمن الاتفاقية أيضا طرائق لمنع وكشف المعاملات في العائدات المتأتية من مصدر غير مشروع، ونظاما للاسترداد المباشر للأموال، ونظاما للتعاون الدولي لأغراض المصادرة، وكذلك طرائق لإرجاع الأموال والتصرف فيها. وفي المادة المتعلقة بإرجاع الأموال، تحدد ثلاث فئات للطرائق. ففي حالة اختلاس أموال عمومية، ترجع الممتلكات إلى الدولة الطرف الطالبة؛ وفي حالة عائدات أي جرم آخر مشمول بالاتفاقية، ترجع الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة عندما تثبت ملكيتها لهذه الممتلكات، أو عندما تعترف الدولة الطرف المتلقية للطلب بالضرر الذي لحق بالدولة الطرف الطالبة. وفي الحالات الأخرى، تعطى الأولوية لإرجاع الممتلكات إلى الدولة الطرف الطالبة أو إلى أصحابها الشرعيين السابقين، أو لتعويض ضحايا الجريمة.

١٣ - وكان مما لفت الانتباه في مؤتمر ميريدا أحكام فصل الاتفاقية المتعلق باسترداد الأموال. وقد أكدت البلدان النامية والبلدان المتقدمة معاً أهمية هذه الأحكام، في ضوء العقبات التي تضعها الحيازة غير المشروعة للأموال أمام التنمية المستدامة، والعبء الذي تضعه على كاهل أضعف قطاعات المجتمع. وقد وصف ممثلو الدول التي سُلبت مواردها الأضرار الناجمة عن تحويل الأموال المكتسبة بشكل غير مشروع إلى الخارج، وطالبوا بمضاعفة التعاون في استرداد الأموال.

١٤ - وترد في التقرير المعروض على اللجنة أربع توصيات: '١' العمل على بدء نفاذ الاتفاقية في موعد مبكر، و '٢' ضرورة بذل المزيد من التعاون والمساعدة التقنية الدوليين، و '٣' دعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للترويج لتوقيع الاتفاقية والتصديق عليها، و '٤' زيادة التعاون لتعزيز استرداد الأموال. ويتضمن التقرير أيضا موجزا للردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٠٥. وبعد تحرير التقرير، تلقى المكتب ردود ثلاث دول أعضاء هي: أذربيجان وهنغاريا والإمارات العربية المتحدة. وترد هذه الردود موجزة في الوثيقة الموزعة على أعضاء اللجنة.

١٥ - إن التفاوض بشأن الاتفاقية واعتمادها يبينان الإرادة السياسية للدول الأعضاء في مكافحة الفساد، وقد ساعد ما أظهرته من روح التعاون والاتجاه العملي والمرونة على التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل بالغة التعقيد. ومن المهم الحفاظ على هذه الروح لضمان سرعة نفاذ الاتفاقية الجديدة، ودعم وتعزيز مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

١٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، سيُحتفل بالذكرى السنوية الأولى للمؤتمر السياسي الرفيع المستوى لتوقيع الاتفاقية، الذي عقد في ميريدا، والاحتفال لأول مرة باليوم الدولي لمكافحة الفساد. وحث المتكلم السلطات المختصة في الدول الأعضاء على تأكيد تكريس جهودها لمكافحة الفساد المنظم، وذلك بتنظيم الأنشطة المناسبة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

١٧ - **السيد كينيبورغ** (مدير مكتب السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام المعنون ''دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي'' (A/59/301)، الموضوع عملا بالقرار ٥٧/٢٤٧ الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمانة العامة مواصلة القيام بأنشطة تحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة لحكومات البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، بغية استكمال تحولها نحو اقتصادات السوق.

١٨ - ويحلل التقرير في المقام الأول تطورالسياسات التي اتبعتها هذه البلدان مؤخرا في مجال الاقتصاد الكلي، ويشير إلى أن هذه السياسات قد ساهمت في تحسين بيئتها الاقتصادية واندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي عام ٢٠٠٣، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة من البلدان أعلى من نمو الاقتصاد العالمي بـ ٣ في المائة، والمتوقع أن يستمر ذلك في عام ٢٠٠٤ بفضل الصادرات النشطة، والطلب الوطني القوي، والسياسات الحصيفة في مجال الاقتصاد الكلي. وقد استمر نمو اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية، رغم أن مركز الدينمية في هذه المنطقة قد انتقل إلى جنوب شرق أوروبا، حيث شهدت دول البلقان نموا اقتصاديا مرتفعا بفضل أعوام الإصلاح والسياسات الحصيفة في مجال الاقتصاد الكلي. وقد سجلت اقتصادات رابطة الدول المستقلة أيضا نموا قويا بفضل ارتفاع أسعار النفط، والطلب الخارجي على النفط والغاز، والمستويات المرتفعة للاستهلاك والاستثمار. ويعكس هذا النمو تعافي اقتصاد الاتحاد الروسي وسائر الاقتصادات الكبرى في المنطقة. وقد ساهمت سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة في الإبقاء على مؤشر منخفض للتضخم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مما يسهل اندماجها في سائر اقتصادات السوق.

١٩ - وفي المقام الثاني يرد تحليل لمساهمة الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في العقد الماضي. وقد أدت إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع الإصلاحات وتحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بأكثر مما فعلت إمكانية الانضمام إلى مؤسسات دولية أخرى، ومنها منظمة التجارة العالمية. وفي التوسيع الأخير للاتحاد الأوروبي، كان اقتصاد ثمانية من البلدان العشرة التي انضمت يمر بمرحلة انتقالية، مما يؤكد نجاح انضمامها إلى السوق الأوروبية. وقد وسّع الاتحاد الأوروبي أيضا علاقاته مع بلدان المنطقة غير المرشحة للانضمام، واعتمد استراتيجية جديدة لحُسن الجوار.

٢٠ - وفي المقام الثالث يرد تحليل لدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة في السلع والخدمات، وتدفقات رؤوس الأموال، وانتقال الأيدي العاملة. ويعتبر التقدم في دمج هذه البلدان في نظام التجارة المتعدد الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية وتحرير نظامها لأسعار الصرف ونظامها التجاري دليلا على انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وقد قاد الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي عملية إعادة توجيه البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية صوب الاقتصادات المتقدمة. كما زاد الاهتمام بالتعاون الإقليمي فيما بين بلدان جنوب شرق أوروبا وفيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة.

٢١ - إن تدفقات رؤوس الأموال تؤدي مهمة رئيسية في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وقد اتبعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أنماطا متباينة في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية. ففي عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، قلّت هذه التدفقات في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي وزادت في البلدان الغنية بالموارد في رابطة الدول المستقلة. ويشير التقرير إلى أن العامل الأساسي في جذب استثمارات أكثر هو تعميق الإصلاحات

الاقتصادية، وبخاصة إنشاء قطاع خاص قوي، وتطوير المؤسسات، وتحرير التجارة وأسعار صرف العملات، وتطوير النظام القضائي. وعلى عكس ما حدث في التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، ما زال انتقال الأيدي العاملة محدودا في المنطقة بأسرها.

٢٢ - ويعرب التقرير عن القلق إزاء حالة الديون الخارجية في البلدان الصغرى برابطة الدول المستقلة، التي سيتوقف دمجها في الاقتصاد العالمي، إلى حد كبير، على إدارة الديون واتخاذ سياسات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي، فضلا عن إجراءات لإعادة تشكيل بيئة تنظيم المشاريع وتحسينها.

٢٣ - وبالنسبة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ينطوي الاندماج في الاقتصاد العالمي أيضا على مخاطر، لأنه يجعلها أكثر اعتمادا على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأضعف إزاء الصدمات الخارجية. ولتفادي هذه المخاطر، لا بد من تنويع التجارة، والدخول إلى أسواق مختلفة، واتباع سياسات مرنة في مجال الاقتصاد الكلي.

٢٤ - وقد تحقق تقدم واسع في دمج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي، رغم اختلاف هذا الدمج تبعا لاختلاف مستويات المرحلة الانتقالية واختلاف البلدان. وكانت السياسات الوطنية والتزامات المؤسسات الدولية مهمة لدعم النمو في هذه البلدان، وإن كان مطلوبا من الطرفين كليهما بذل جهد أكبر. إن توسيع وتعميق دمج بلدان معينة، وبخاصة بعض أعضاء رابطة الدول المستقلة، مهمان للحفاظ على النمو والحد من الفقر. ومن المهم تقديم المزيد من المساعدات لضمان استمرار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق دون عقبات وبشكل فعال، ودمج هذه البلدان دمجاً تاماً في الاقصاد العالمي.

٢٥ - **الرئيس:** افتتح فترة الأسئلة والتعليقات، وفيما يتصل بالهجرة الدولية، سأل السيد شامية عن أهم الجوانب الثلاثة أو الأربعة التي يرى أنها تتطلب النظر العاجل. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، سأل السيد ماكلين إن كان يتوقع أن يؤدي بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تغير نوعي كبير في التعاون والتنسيق من أجل استرداد الأموال.

٢٦ - **السيد كغدا** (بوركينا فاسو): سأل عن الدور الذي ستقوم به المصارف الخاصة في آلية إرجاع الأموال بعد بدء نفاذ الاتفاقية.

٢٧ - **السيد روخاس** (شيلي): قال إن العولمة تفتقر إلى مبدأ تنظيمي، بعكس ما كان يحدث في فترة الحرب الباردة عندما كان هناك نظام يحكم العلاقات بين الدول. والتحدي الكبير الذي يواجهه المجتمع الدولي هو أن يحدد، من موقف لامذهبي، ماهية هذا النظام الحاكم الجديد فيما يتعلق بإدارة العولمة واستفادة جميع البلدان من منافعها.

٢٨ - **السيد شامية:** قال، ردا على سؤال الرئيس عن أهم الجوانب الثلاثة أو الأربعة للهجرة الدولية، إن الهجرة ليست ظاهرة جديدة، فسكان العالم توزعوا، طوال التاريخ، على جميع أركان الأرض، وسيستمرون في ذلك دون شك. ويمكن جمع المسائل الرئيسية في ثلاثة مستويات: الدولة، والمجتمع، والفرد. فالأولوية الرئيسية على صعيد الدولة هي إدارة تدفقات الهجرة، أي رحيل المهاجرين وعبورهم ووصولهم، بطريقة فعالة وإنسانية. والمهمة الرئيسية على صعيد المجتمع هي مواجهة الصعوبات التي تنشأ في المجتمعات بسبب فقد المهاجرين أو وصولهم. وأخيرا، فإن المهمة على صعيد الفرد هي الحد من المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها المهاجرون في بحثهم عن حياة أفضل في بلد مختلف أو منطقة مختلفة.

٢٩ - **السيد ماكلين:** ردّ على سؤال الرئيس عن التغيرات النوعية التي يمكن أن توحي بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقال إن الجانب الأساسي للاتفاقية هو أنها تأتي

بمجموعة من القواعد والتدابير والنظم التي ستلزم الدول الأطراف بدعم نظمها القانونية والرقابية لمكافحة الفساد. وسيتعين على الدول الأطراف اتخاذ تدابير وقائية والمعاقبة على أشيع أشكال الفساد، سواء في القطاع العام أو الخاص. وهناك جديد آخر مهم في الاتفاقية، هو أنها تطالب الدول بردّ الأموال المتأتية عن طريق الفساد إلى بلدانها الأصلية. وقد بدأت الاتفاقية تولّد تغييرات بالفعل حتى قبل بدء نفاذها، وهو ما يوضحه أن ١١٣ دولة عضوا قد وقعتها وأن ١٠ دول قد صدقت عليها بالفعل.

٣٠ - ورداً على سؤال بوركينا فاسو بشأن مهمة المصارف الخاصة، قال المتكلم إن المادة ١٤ من الاتفاقية تتضمن أحكاما محددة بشأن غسل الأموال، وتطلب إلى الدول الأطراف أن تنشئ نظاما شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية يلزمها بالتعاون في كشف ومنع جميع أشكال غسل الأموال. وعلى المؤسسات المالية معرفة هوية عملائها ومصدر أموالهم، وإبلاغ السلطات المختصة بأي معاملة مشبوهة. ومن ناحية أخرى، تنص المادة ٤٠ من الاتفاقية عن السرية المصرفية على أن يكون لدى جميع الدول الأطراف آليات مناسبة لتذليل العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين السرية المصرفية، وضمان ألا تعوق هذه القوانين التحقيق مع الأشخاص الذين يرتكبون جرائم فساد والكشف عنهم.

٣١ - **السيد خان:** أشار إلى السؤال الذي طرحه مندوب شيلي بشأن إدارة العولمة من أجل إدخال بعض النظام على هذه العملية بحيث تستفيد منها جميع البلدان، فقال إن العولمة تتمثل في توسيع الأسواق إلى ما يتجاوز الحدود بكثير. وعمل الأسواق يتوقف على الاتفاقات التي تعقد باعتبارها إطارا للأسواق. ولذلك توجد اتفاقات مختلفة، كمؤسسات بريتون وودز، ومجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، واتفاقية بازل، ومجموعة الخمسة عشر، وعلى الحد الخارجي توجد منظومة الأمم المتحدة. وجدير بالتساؤل هل هذه الاتفاقات هي الأفضل، وأيها يتسم بنقاط ضعف أو ثغرات، وهل هناك إمكانيات أخرى لجعل عمل الأسواق متسما بأقصى قدر ممكن من الإنصاف ومساعدا على بلوغ أفضل النتائج الممكنة لجميع من يساهمون فيها. وقد قدم مؤتمر مونتيري بالكاد بادرة إجابة على هذا السؤال.

٣٢ - وللسؤال عدة جوانب، أولها ضرورة زيادة تفعيل مشاركة جميع المهتمين بالأمر في عملية اتخاذ القرارات. ومن الجوانب الأخرى المهام التي يؤديها القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف. ومن هنا تأتي أهمية ضرورة وجود ترابط بين المؤسسات والسياسات، لا من أجل الحصول على حكومة عالمية، بل الحصول على الحكم الرشيد العالمي، بحيث تتحقق حرية المشاريع الخاصة والأسواق في إطار اتفاقات مؤسسية تحرص على مزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وتصل إلى نتائج أفضل لأفقر سكان الأرض. وفي المقام الأخير، يتحمل المحظوظون، بمن فيهم الحاضرون هنا، قدرا من المسؤولية ومن وجوب التضامن مع الشعوب الأقل حظاً. ويتعين عليهم العمل على أن تتوزع المنافع بأوسع طريقة ممكنة، حتى يشكل جميع البشر جزءا من أسرة واحدة. ويعتبر تجانس الأسرة الذي تكلم عنه السيد أمارتيا سن في جلسة الصباح شديد الأهمية في هذا الشأن، فمصائر البشر في نهاية الأمر واحدة بشكل لا فكاك منه، كما يحدث في الأسرة.

٣٣ - **السيدة زوبسيفيتش** (كرواتيا): قالت، مشيرة إلى تقرير الأمين العام عن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، إن الأرقام الواردة في هذا التقرير متفائلة، وأحيانا مفرطة التفاؤل، على أساس أن بعض هذه البلدان ينطلق من مستوى منخفض للغاية. وتوجد في هذه المجموعة من البلدان مناطق دون إقليمية مختلفة، لكل منها مجموعتها من الاتفاقات. فعلى سبيل المثال، انضمت عشرة

منها إلى الاتحاد الأوروبي؛ وأبرمت البلدان التي تتكون منها رابطة الدول المستقلة عدة اتفاقات تجارية في إطار مجالها الاقتصادي الوحيد؛ وهناك في بلدان جنوب شرق أوروبا أيضا اتفاقات تجارية سارية. ومع ذلك ففي داخل المناطق دون الإقليمية لا يوجد سوى القليل من أنشطة التعاون. وعلاوة على ذلك، تختلف الاقتصادات كثيرا فيما بينها. وتساءلت المتكلمة عن كيفية زيادة التعاون الإقليمي وتمكين البلدان من تقاسم أفضل الممارسات ودروس التجربة، مع مراعاة خاصة لمشاكل ديون البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وضعف هذه البلدان إزاء الصدمات الخارجية بسبب الاعتماد الشديد على المنتجات الأساسية.

٣٤ - **السيد دافيدسي** (هولندا): أعرب عن اغتباطه بإشارة التقرير إلى النموذج الإيجابي المتمثل في توسيع الاتحاد الأوروبي وأثر ذلك على سائر بلدان المنطقة. وعلاوة على رابطة الدول المستقلة، هناك مناطق أخرى في العالم لديها اتفاقات للتعاون الإقليمي وأشكال أخرى للتفاعل في المجال الاقتصادي، وإن لم تكن بنفس درجة تقدم الاتفاقات في المنطقة الأوروبية. وقال إنه يود، مثل ممثلة كرواتيا، أن يعرف كيف يمكن أن يتكرر في مناطق أخرى من العالم نموذج توسيع الاتحاد الأوروبي وغير ذلك من أشكال التعاون الإقليمي.

٣٥ - **السيدة مامادوا** (أذربيجان): ترى هي أيضا أن توقعات النتائج الاقتصادية على المديين القصير والطويل الواردة في التقرير متفائلة بدرجة كبيرة. ومن الواضح مع ذلك أن تعافي منطقة رابطة الدول المستقلة يعود إلى انتعاش الاقتصادات المهمة في المنطقة الذي يعود بأثر مباشر على نمو الإنتاج في كل بلد وفي المنطقة. غير أن هذا النمو والاتجاه التصاعدي للنتائج الاقتصادية للمنطقة يتسمان بارتفاع أسعار منتجات التصدير الرئيسية، أي السلع الأساسية. ولم يذكر التقرير أو يبحث بالتفصيل عامل الضعف أو احتمال حدوث ''أعراض هولندية''، في ضوء التدفقات الراهنة لرأس المال، رغم أن تقييم آثار عوامل الضعف يعتبر أساسيا لكثير من بلدان المنطقة، بما فيها أذربيجان. وقالت المتكلمة إنها تود معرفة نتائج الدراسات أو البحوث المتعلقة بضعف البلدان التي تعتمد على صادراتها من السلع الأساسية كموارد الطاقة، وبالأسعار العالمية للنفط، وبالعواقب البعيدة المدى لهذه الاتجاهات على الانتعاش الاقتصادي، وقالت إنها ستكون ممتنة للسيد كينيبرغ لو أعطى تفسيرات أكثر في هذا الشأن.

٣٦ - **السيد كينيبرغ**: ذكّر بأن التقرير هو تحديث لتقارير سابقة في هذا الموضوع، ولذلك يتناول العامين الماضيين فقط. وقد ورد أكثر من مرة في التوقعات الأطول أجلاً الواردة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم أنه بعد ١٠ أعوام من بدء عملية التحول، عانت بلدان كثيرة من هذه البلدان محناً خطيرة، ولم يستعدْ بعضها حتى الآن مستويات الرفاهة الاقتصادية التي بلغتها هذه البلدان قبل ١٠ أعوام أو ١٥ عاما. إن التقرير المقتضب المعروض للنظر يهدف إلى تحديد طريقة اندماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، ولذلك فإن بعض الأسئلة المطروحة في هذه الجلسة يتجاوز مهمة التقرير.

٣٧ - وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فإنه رغم اتفاق الجميع على أن احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان عاملا هاما، فإن ذلك لم يكن ليعتبر حافزا لو لم تكن البلدان قد قامت بإصلاحات اقتصادية واسعة، كان العديد منها يعتبر شروطا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهكذا فإنه بالنسبة إلى السؤال المتعلق بالدروس التي يمكن للمناطق الأخرى استخلاصها من التوسيع الأخير للاتحاد الأوروبي، فإن الرد هو أنه لا يكفي التركيز على الانضمام إلى كتلة تجارية مثيلة، بل المطلوب هو اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني.

٣٨ - ورغم وضوح المزايا التي سيحصل عليها الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، فإن الأمم المتحدة، باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف، تفضل النهج المتعدد الأطراف، ولذلك تشجع التحرير المتعدد الأطراف للتجارة، بدلا من تعدد الاتفاقات الثنائية والكتل التجارية. وعلى هذا الأساس يعتبر الاتحاد الأوروبي حالة فريدة في العالم، إذ إنه مجال لم يقتصر فيه الأمر على إلغاء معوقات التجارة، بل ألغيت أيضا، بدرجة أعمّ، العوائق في مجال تنسيق السياسات. والدرس الواجب استخلاصه من هذا النموذج، فيما يتصل بالبيئة الاقتصادية التنافسية التي تعمل فيها هذه المجموعة من البلدان، هو استصواب البدء بإلغاء معوقات التجارة بين البلدان المتجاورة والمناطق دون الإقليمية والمناطق. ومثال لذلك المجال الاقتصادي الوحيد الذي تنشئه رابطة الدول المستقلة.

٣٩ - وبالنسبة إلى بعض البلدان التي تقوم بتغييرات هيكلية واسعة، فإن الأنسب هو البدء بتحرير التجارة في إطار المجموعات السالفة الذكر، قبل التحرير الكامل للاقتصاد.

٤٠ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته مندوبة أذربيجان بشأن ضعف البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقتها دون الإقليمية، فإنه صحيح أن اقتصادات هذه البلدان، ولا سيما تلك التي تصدّر منتجات الطاقة كالغاز والنفط، قد بلغت أوجها بفضل ارتفاع أسعار هذه المنتجات. ومن هنا يجيء ضعفها إزاء انخفاض الأسعار. ومع ذلك فإن بعض هذه البلدان، وقد أدركت هذه المشكلة، اعترفت بضرورة تحسين إدارة عائدات فترة الازدهار، وذلك بإنشاء صناديق مختلفة لتحقيق الاستقرار، تجنبا للمشاكل التي يمكن أن تنجم عن تدفق واسع وسريع للعملات، والتأهب لاحتمال انخفاض الأسعار. وهناك عنصر مهم آخر لهذه البلدان، وهذا ينطبق اليوم على جميع البلدان، هو ضرورة تنويع الاقتصاد. ويتمثل جزء من الحل أيضا في الحد من معوقات التجارة لتشجيع النمو في قطاعات أخرى من الاقتصاد وتشجيع الاستثمار فيها.

٤١ - **السيد شودري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): أشار إلى الكلمة التي ألقاها البروفيسور أمارتيا سن في الجلسة التاسعة عشرة وشدد فيها على أنه يجب حصول أفقر سكان العالم على نصيبهم من منافع العولمة. ومع ذلك فقد تساءل السيد سن هل حصل الأقل حظاً على أي منفعة ملموسة، ووصف ما سماه ''الأفعال الجائرة للإغفال والإتيان''، التي تؤثر على إمكانية استفادة الجميع من منافع العولمة. وفي هذا السياق، رحب المتكلم بفرصة التركيز على شواغل أضعف البلدان، أي أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه البلدان، بحكم ضعفها، هي الأقل قدرة على التصدي للهجمة المفاجئة للعولمة على الصعيدين الوطني والعالمي. وجرى في تقرير أخير عن الأبعاد الاجتماعية للعولمة التشديد على هذا الجانب، ووُصف استبعاد هذه البلدان من التمتع بمنافع العولمة بأنه ''واقع مستمر''.

٤٢ - ولكن، كما يقول تقرير الأمين العام (A/59/312)، إذا كانت العولمة تشكل فرصة للنمو الاقتصادي، فإن هذا النمو لم يتوزع بشكل منصف بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ويتمثل التحدي في توفير الظروف المناسبة التي تتيح لجميع البلدان، وبخاصة الأقل نموا، الاستفادة من العولمة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال المتكلم إنه يرى فائدة بالغة في الربط بين إمكانية الاستفادة من العولمة والسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يعتبر التعليم والصحة جزءا لا يتجزأ منها.

٤٣ - ويشدد التقرير على أن من المهم، لكي يتحقق الأثر الإيجابي للتدفقات المالية والتجارية والمساعدات، دعم الترابط

المؤسسي والتنظيمي على الصعيد العالمي، مع مراعاة احتياجات فرادى البلدان. وأكد المتكلم أنه يجب أن تتمحور السياسات التي يعتمدها المجتمع الدولي حول أضعف البلدان، بحكم عجزها عن الاستفادة من المزايا الناجمة عن عملية العولمة التي يتعاظم أثرها باطراد. وفي العام الماضي أكدت الجمعية العامة، في القرار ٢٢٥/٥٨، ضرورة مراعاة الاحتياجات والمشاكل المحددة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٤ - وفي تقرير الأمين العام إطاران يركزان على حالات شتى البلدان الأقل نموا، وبعضها أيضا بلدان غير ساحلية، ويبينان كيف أثّرت السياسات العالمية على المبادرات الإنمائية لهذه البلدان. وقد أثّرت العولمة، كما تأكد بحق، في الأهداف الاجتماعية وفي الأفراد، من خلال السياسات التجارية والمالية. وكانت العواقب أوضح في البلدان الأقل نموا، التي تملك موارد مؤسسية وبشرية أقل. وفي بعض البلدان تسببت العولمة في اختلالات خطيرة في التوازن بين الجنسين، ولا سيما في البلدان الأضعف، نتيجة لتحرير التجارة. ومن بواعث القلق الشديد أن يتفاقم اختلال التوازن هذا مع مجيء الاتفاقات الخاصة المتعلقة بالمنسوجات والملبوسات في نهاية هذا العام، على حساب مصانع النسيج في بعض البلدان الأقل نموا. ومن الضروري أن تتوافق طرائق تحرير التجارة والمالية مع أهداف التنمية الاجتماعية.

٤٥ - وأشار المتكلم إلى المسألة الأوسع المتعلقة بالاستدامة العالمية، وخصوصا مسألتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ في سياق الاتفاقات المؤسسية العالمية السارية. وقال إن الإدارة الفعالة للعولمة في هذه المجالات أمر لا غنى عنه بالنسبة إلى البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وكثير منها من أقل البلدان نموا أيضا.

٤٦ - ومن المهم كذلك أن يشار بوضوح في وثائق استراتيجية مكافحة الفقر، التي تعتبر الأداة الرئيسية للتخطيط في أضعف البلدان، هل هذه البلدان مؤهلة أم لا للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي للاستفادة من عملية العولمة؛ ويجب أيضا ربط هذه الوثائق بغيرها من الاستراتيجيات الوطنية الملائمة، ولا سيما الاستراتيجيات الاجتماعية والبيئية.

٤٧ - إن المبادرات الإنمائية في أضعف البلدان تحظى بدعم واسع على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في إطار الاتفاقات المؤسسية السارية أو المبرمة حديثا. ومن الضروري لذلك العمل، بالشكل الواجب، على هيكلة أوجه التكامل بين المؤسسات العالمية والإقليمية، لإسماع صوت أضعف البلدان في العمليات العالمية في شكل مساهمات إقليمية. وهناك ميزة أخرى لهذا النظام، وهي أن المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، التي ينتمي إليها كثير من البلدان الضعيفة، ستشجع في هذه المجموعة من البلدان ازدياد الوعي بمراقبة هذه المبادرات.

٤٨ - وشدد المتكلم على ضرورة العمل، بالشكل الواجب، على توسيع وتدعيم آليات الحكم الدولي، حتى تستطيع أضعف البلدان المشاركة في العمليات الدولية لصياغة القرارات والقواعد. ومن المهم القضاء على التفاوتات والتباينات في قواعد اللعبة، ولا سيما تلك التي تهمّش أضعف البلدان، في المؤسسات المتعددة الأطراف بخاصة، من أجل التوزيع العادل والمنصف لمنافع العولمة.

٤٩ - إن استعراض تنفيذ إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥، الذي سيدور حول الأهداف الإنمائية للألفية، سيتيح لأضعف البلدان فرصة التصدي للتحديات التي تثيرها العولمة، والعقبات التي اصطدمت بها في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف. ومن المهم أن يشمل هذا الاستعراض وعملية التحضير له حالة هذه البلدان، لأنها تشكل المجموعة الأكثر

حرمانا في المجتمع الدولي. ولا يمكن للأمم المتحدة، باعتبارها الجهاز العالمي الأعلى، أن تتجاهل أضعف البلدان الأكثر احتياجا إلى الدعم الدولي في الاستعراض الذي سيجرى في العام القادم.

٥٠ - وفيما يتصل بمسألة الهجرة الدولية والتنمية، فإن آثار التحويلات المالية لمهاجري أقل البلدان نموا ما زالت مهمة بالنسبة إلى هذه البلدان. وفي مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المعقودة في إطار سلسلة الدورات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، جرى التركيز على أن التحويلات هي الرابطة المباشرة بقدر أكبر بين الهجرة والتنمية. ويمكن لتحويلات المهاجرين أن تكون مصدرا بالغ الأهمية للعملات يتيح للبلدان استيراد المواد الأساسية أو سداد الديون الخارجية. وفي معظم الحالات، تعتبر التحويلات المصدر الأقل تقلباً لدخل أقل البلدان نموا من العملات. وتسهم التحويلات داخل الأسر في الحد من الفقر، وتتيح فرصة تحسين المستوى الصحي والتعليمي. ويذكر البنك الدولي أن دخل البلدان النامية من التحويلات المالية للعمال وصل، في عام ٢٠٠٢، إلى ٨٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، وتجاوز بذلك مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. والمقدر أن قيمة التحويلات غير المسجلة التي ترسل عبر قنوات غير رسمية تعادل، على الصعيد العالمي، قيمة التحويلات المرسلة عبر قنوات مالية؛ والمقدر كذلك أن حجما كبيرا من التحويلات غير المسجلة يُتداول، في معظم البلدان الأقل نموا، عبر قنوات غير رسمية.

٥١ - وشدد المتكلم على أن التحويلات المالية للمهاجرين، في سياق التنمية في أقل البلدان نموا، ليست بديلا عن المساعدة الإنمائية، ويجب عدم اعتبارها كذلك. وينبغي أيضا خفض تكاليف إرسال التحويلات، وزيادة الاستفادة من الخدمات الفعالة في هذا المجال. ولما كانت تحويلات المهاجرين أموالاً شخصية، فإنه يمكن اعتبارها مساهمة مهمة في تنمية الكثير من أقل البلدان نموا. وأخيرا، ازداد اهتمام وكلاء المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية بتحديد أنجع أشكال تشجيع المهاجرين على التحول إلى ناشطين اقتصاديين حقيقيين في بلد المنشأ. وفي أعقاب اجتماع المائدة المستديرة الوزاري المذكور، كان هناك تأييد عام لاقتراح عقد مؤتمر لوزراء مالية أقل البلدان نموا وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مسألة التحويلات المالية والتنمية، ويجب تنفيذ هذا الاقتراح.

٥٢ - **السيد آل محمود** (قطر) تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن العولمة، على عكس المرجو، لم تؤدّ إلى نمو مستدام ومنصف للدول قاطبة. إن استمرار الاقتسام المجحف لفوائد العولمة، والهوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث الدخل والثروة، وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، تؤثر سلباً على الفقراء، وتبرز الحاجة إلى تغييرات مؤسسية وتغيير السياسات على جميع المستويات. وعلى المجتمع الدولي تحقيق الحد الأقصى من فوائد العولمة، مع تقليل تأثيراتها السلبية إلى الحد الأدنى.

٥٣ - وعلاوة على ذلك تواجه البلدان النامية مشكلة الاختلالات المتزايدة في الاقتصاد العالمي وأوجه عدم التناظر في التجارة العالمية. وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يجلب معه الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيا، بصورة جذرية في السنوات الأخيرة. وما زال عدد كبير من البلدان النامية التي تشهد معدلات نمو منخفضة يعمل على إصلاح السياسات. ولا يمكن لهذه الإصلاحات أن تستمر إلا عن طريق زيادة المساعدات الخارجية. وتقتضي الضرورة تهيئة بيئة دولية ممكنة عن طريق إجراءات متضافرة في مجالات التجارة والدين والمساعدة الإنمائية، من أجل اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر.

٥٤ - ومن المهم معالجة مسألة مشاركة البلدان النامية في عمليتي صنع القرارات الاقتصادية وتحديد المعايير على الصعيد الدولي بإحساس بالإلحاح. ومن المهم بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية أن تراعي جميع البلدان الحاجة إلى إقامة توازن ملائم بين السياسة الوطنية والانضباط والالتزامات الدولية.

٥٥ - إن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة قد شكّلت بالفعل رؤية مشتركة للعولمة لا بد أن نبني عليها بتصميم سياسي جماعي. وفي هذا السياق، فإن إحلال الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى في قلب المؤسسات والسياسات الاقتصادية يمثل طريقة حاسمة لمجابهة ''القوى النابذة'' التي أطلقتها العولمة من عقالها. ويمكن أن تشكل العولمة ذات الوجه الإنساني أداة فعالة تتاح للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - إن الهوة الاقتصادية والاجتماعية الآخذة في الاتساع والقائمة فيما بين بلدان كثيرة، ولا سيما البلدان المتقدمة والنامية، وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، الذي يرجع جزئيا إلى تباين تأثير العولمة ورفع القيود، وغياب السلم والأمن، قد ساهمت في تدفق أعداد كبيرة من الناس فيما بين البلدان، وفي تعاظم الظاهرة المعقدة التي تشكلها الهجرة الدولية، التي أصبحت اليوم من المسائل الرئيسية التي تثير القلق والاهتمام الدوليين، بسبب آثارها العميقة الجذور على الاتجاهات السكانية والتنمية ومعيشة ملايين السكان حول العالم، وهو ما أوضحه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٧ - إن الهجرة الدولية تنطوي على إمكانية كبيرة لتحسين التنمية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، يمثل تدفق تحويلات المهاجرين ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية، ولا يفوقها في ذلك إلا المعونة الخارجية. وتسهم هذه التحويلات مساهمة كبيرة في التنمية وفي تخفيض الفقر. ولذا فمن المهم أن تتخذ الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة تدابير لتخفيض تكاليف التحويلات. وينبغي للحكومات أيضا أن تلتمس سبلاً لوضع برامج واستحداث حوافز لإتاحة وتعزيز الفرص لإمكانية الاستثمار المنتج لهذه التحويلات.

٥٨ - وتملأ الهجرة الثغرات في سوق العمالة في بلدان المقصد، ولكنها تؤدي أيضا إلى خسارة بلدان المنشأ للعمال ذوي المهارات العالية. وينبغي إدارة الهجرة بصورة سليمة كيما تكون لها نتائج مفيدة وإيجابية. وينبغي أن ينصبّ التركيز على الاستفادة إلى أقصى حد من الأثر الإنمائي الممكن لتدفقات الهجرة الدولية على بلدان المنشأ والمقصد.

٥٩ - وقد اتفق قادة العالم، في مؤتمر قمة الألفية، على اتخاذ تدابير لضمان وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأفراد أُسرهم، ولوقف تزايد التصرفات العنصرية وكراهية الأجانب في كثير من المجتمعات، والنهوض بمزيد من الوئام والتسامح في جميع المجتمعات. وينبغي ألا ننسى أن مسألة الهجرة وضرورات التنمية مسؤولية مشتركة تتحملها جميع البلدان.

٦٠ - وتقدر قطر الجهود المبذولة ضمن منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة الهامة، وترحب بتقدير بتنظيم الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيجري في عام ٢٠٠٦، والذي سيتيح فرصة هامة لتعزيز تفهُّم هذه الظاهرة، ومعالجة جميع المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وتشاطر الخبرات وتبادل المعلومات حول تدفقات الهجرة.

٦١ - ويحتاج المجتمع الدولي إلى نهج عالمي إجمالي حيال هذه المسألة. وتحتاج معالجة الهجرة على نحو فعال على الصعيد العالمي إلى سياسات مترابطة وشاملة من أجل إدارتها بصورة فعالة. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تتوافر

الإرادة السياسية لتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل المتصلة بالهجرة، ولضمان الإدارة الفعالة للهجرة الدولية لما فيه خير المجتمع.

٦٢ - وتعتقد قطر اعتقادا جازماً أن الفساد يشكل عقبة خطيرة تعترض تعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال، ويحوّل الموارد عن الأنشطة التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لاستئصال الجوع والفقر وتشجيع التنمية الاقتصادية. وتعرّض الممارسات الفاسدة استقرار المجتمعات وأمنها للخطر، وتقوّض قيم الديمقراطية والمبادئ الأخلاقية، وتتهدد التنمية السياسية والمستدامة، ولا سيما عندما يؤدي قصور الاستجابة الوطنية والدولية إلى الإفلات من المحاسبة.

٦٣ - ويعتبر منع الممارسات الفاسدة جانبا مهماً من جوانب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يقلّ أهمية عن ذلك، بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، تحويل الأصول غير المشروعة المنشأ وإعادتها إلى البلدان الأصلية. ويتعين تنظيم جميع التشريعات الوطنية والصكوك القانونية الدولية على نحو واف، لمنع الممارسات الفاسدة وإعادة الأصول إلى بلدانها الأصلية.

٦٤ - وتؤمن قطر إيماناً راسخاً بأن القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الشركات الصغيرة والكبيرة والشركات عبر الوطنية، ينبغي أن يلعب دوراً هاماً في منع ومكافحة الممارسات الفاسدة. ولذلك فإنها تدعو القطاع الخاص إلى مواصلة الالتزام التام بمكافحة الفساد، وتؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة، داخل منظومة الأمم المتحدة وعن طريق مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لضمان مسؤولية الشركات ومساءلتها، وكذلك لمكافحة الفساد بصورة أكثر فعالية.

٦٥ - إن الروابط بين الثقافة والتنمية متعددة الأوجه. وفي حين أن المدى الكامل لهذه الروابط البينية لم يستكشف بعد، فإنه يوجد إجماع متزايد على أن استراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية يجب أن تكون متضمنة في التقاليد الثقافية لكل مجتمع. ومن المرجح أن تؤدي هذه الطريقة الحساسة للثقافة إلى نتائج أفضل بكثير من طريقة مبنية على مبدأ مقاس واحد يناسب الجميع. وقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأن التنمية المستدامة حقاً يجب أن توفق بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

٦٦ - ولتطبيق هذا النوع من الاستراتيجيات، يجب أن يُفهم التنوع الثقافي بشكل أفضل وكيف يؤثر على عملية التنمية. كما يتطلب السعي وراء التنمية تعاونا دوليا محسناً، وهو ما يتطلب بدوره تناغماً أكبر بين الثقافات المختلفة.

٦٧ - ومن ناحية أخرى، تعترف قطر بأن التراث الثقافي، بغضّ النظر عن قيمته الجمالية والاقتصادية، هو ذو معنى عميق يتصل بذاكرة الشعوب، وهوياتها المتعددة، وقدرتها على الإبداع، والتعدد الثقافي والحوار. ومما يدعو إلى القلق أن عددا كبيرا من الدول تعرضت للحرمان من تراثها الثقافي، إما نتيجة للتلاعب أو التجارة غير المشروعة بهذه المواد الفنية. وهناك أيضا حاجة لحماية التراث الذي يتعرض للخطر، وهو ما ينجم غالبا عن عوامل بيئية.

٦٨ - وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين إيمانا عميقا بأن التنوع الثقافي والحوار يجب أن يلعبا دوراً حيويا في فهم الأهداف الإنمائية للألفية. وستلعب المجموعة دورها في تطوير هذا الحوار الذي نأمل أن يشيد جسوراً جديدة للوصول إلى الأهداف الباقية في الأذهان للسلم والرفاهية.

٦٩ - **السيد دافيدسي** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا وأيسلندا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وليختنشتاين،

وبلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فقال إن الاتحاد الأوروبي يضع نموذجا للعولمة ذا بُعد اجتماعي وبُعد للإنصاف، شاملا ومفيدا للجميع، بما يتفق والتقرير الذي وضعته اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة التجارة العالمية عن البُعد الاجتماعي للعولمة وتقرير الأمين العام A/59/312.

٧٠ - إن العمل في ظروف عمل كريمة للجميع يجب أن يكون هدفا عالميا. فالعمل هو قاطرة النمو الاقتصادي، والوسيلة الأدوم للقضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وهو بهذه الصفة أداة أساسية لجميع البلدان في مكافحة الفقر. وفي إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ قرارات جوهانسبرغ، والوثائق الختامية لمؤتمرات أخرى، يشار إلى أبعاد التنمية هذه وإلى تحديات العولمة. ومن المسائل المشتركة بين القطاعات التي يجب أن تكون لها الأولوية لتدعيم البُعد الاجتماعي للعولمة ما يلي: النمو المستدام، والاستثمار، والعمل، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، ودمج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم، والحكم الصالح، ودعم القواعد الأساسية للعمل، والتعليم، وتحسين مستقبل الشباب. وتعالج التقارير أيضا مجالات معيارية كثيرة تتصل بالعولمة، مثل التجارة، والاستثمار أو تدفقات رؤوس الأموال، وتتناولها أجهزة مختلفة في النظام المتعدد الأطراف من منظور عالمي.

٧١ - إن النمو الاقتصادي السريع في بلدان نامية كثيرة، ولا سيما الصين والهند وغيرهما من بلدان آسيا، يتناقض مع الحالة في جزء واسع آخر من العالم النامي، وبخاصة أفريقيا جنوب الصحراء، لم يستفد من العولمة. وفي عالم يكافح فيه ١ ٢٠٠ مليون من البشر من أجل البقاء على قيد الحياة بأقل من دولار واحد في اليوم، ما زال الفقر يمثل مشكلة فادحة. فـ ٣٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في فقر، وإذا استمر هذا الاتجاه حتى عام ٢٠١٥، فإن هذا الرقم سيصل إلى ١ ٩٠٠ مليون.

٧٢ - وغالبا ما تتهم عملية العولمة بأنها تزيد من الفقر ومن التفاوت بين مناطق العالم والبلدان والفئات الاجتماعية. غير أن المسألة تتعلق بكيفية الاستفادة الصحيحة من العولمة ومن مزايا التفاعل الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، مع الاهتمام الواجب بمصالح المحرومين. إن العولمة غير قابلة لانعكاس مسارها، والمطلوب إدارتها. وستكون العولمة مفيدة للجميع لو استندت إلى تطبيق القواعد الاجتماعية العالمية.

٧٣ - ومع أن منافع العولمة لا تُنكر، فإن التفاوتات هي لُب الخلاف حول العولمة. والمطلوب توزيع منافع العولمة بين البلدان ومختلف الفئات الاجتماعية في كل بلد. ومن الأساسي، بالإضافة إلى ذلك، العمل على حصول المحرومين على ما يحتاجون إليه. ولذلك فإنه لا غنى عن إصلاح السياسات، والتطوير المؤسسي، والتعاون العالمي في تنفيذ التغيرات المناسبة وتطبيق توافق آراء مونتيري، الذي يشجع البلدان المنخفضة الدخل على اتباع سياسات رشيدة وممارسة الحكم الصالح، ويشجع المجتمع الدولي على تقديم المزيد والأفضل من المساعدات.

٧٤ - ومع أن الفقر ليس مما لا يمكن تجنبه، فإن أكثر من ١ ٠٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، دون ماء للشرب أو غذا كاف، تحاصرهم الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو السل، ولا يحصلون على التعليم أو الخدمات الصحية، في بيئة تتدهور بسرعة في جميع الجوانب. وفي أفريقيا، يموت بالفعل واحد من كل ستة أطفال قبل بلوغ الخامسة من العمر، وهذه هي النسبة التي كانت قائمة قبل ١٠ أعوام. والمعدل العام للالتحاق بالمدرسة ما زال دون الـ ٦٠ في المائة، وهناك مؤشرات أخرى تبعث أيضا على اليأس.

٧٥ - على أن هذا الاتجاه يمكن أن ينعكس. فلدى المجتمع الدولي من الوسائل والمعارف ونموذج النجاح السابق ما يعينه على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة الفقر إلى النصف، والقضاء على الجوع، وإلحاق جميع الأطفال والطفلات بالمدارس، والتصدي للأزمات الصحية والبيئية.

٧٦ - ومما لا شك فيه أن المسؤولية الأساسية عن التنمية تتحملها البلدان النامية التي يتعين عليها إصلاح سياساتها، وإعطاء الأولوية للاحتياجات الاجتماعية. إن الحكم السليم وانفتاح الأسواق مهمان، ولكنهما غير كافيين. وفيما يتصل بالتجارة، فإن البلدان التي استطاعت الاندماج في الاقتصاد العالمي تتبع استراتيجيات مختلفة وتنفذ سياسات متكاملة. ومع ذلك فإن المؤكد أن الاندماج في الاقتصاد العالمي والوصول إلى الأسواق الخارجية قد أفادا البلدان في جميع الحالات.

٧٧ - إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقتضي أيضا تحقيق تقدم في تطبيق توافق آراء مونتيري، وخصوصا فيما له صلة بالتجارة وتخفيف الديون، حتى يتسنى للبلدان النامية أن تشارك مشاركة كاملة في التجارة الدولية وتخصيص المزيد من مواردها الشحيحة لأولويات التنمية. ويجدد الاتحاد الأوروبي التزامه في هذا الصدد.

٧٨ - وقد تكرر كثيرا أن حوافز السوق، من تخصيص الموارد والانفتاح واستقرار الاقتصاد الكلي، مهمة للنمو والعولمة. غير أن هذه المبادئ يمكن أن تتحول إلى استراتيجيات محددة شديدة التنوع. ولا بد من الإقرار بأهمية إعطاء البلدان استقلاليتها ومراعاة خصائصها. ومن الأفضل في وضع السياسات اللجوء إلى التشدد والتحليل الاقتصادي والاجتماعي، بدلا من اعتماد نهج يقوم على الصّيغ. وقد قال السيد ريكوبيرو، الأمين العام السابق لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، منذ قليل إنه سيكون من قبيل التبسيط حصر العولمة في بُعدها الاقتصادي. ومن الضروري أن نفهم بشكل أفضل العوامل غير الاقتصادية في عمليات التنمية، كالتاريخ والثقافة والسياسة، وأن ندمجها في الأنشطة التحليلية والاستراتيجية والعملياتية.

٧٩ - ولا ينبغي أيضا إغفال بُعد حقوق الإنسان في العولمة. إن التحولات التي لا مفر منها في التقسيم الدولي للعمل واستخدام رأس المال البشري وإعادة تخصيص الموارد على نطاق واسع تؤثر على حقوق الإنسان للأشخاص وللمجتمعات قاطبة. إن الاتحاد الأوروبي مدافع عنيد عن حقوق الإنسان ومؤيد لوجوب وضع هذا الجانب في الاعتبار الكامل عند تحديد أي الحلول أفضل.

٨٠ - وقد أكد السيد أمارتيا سن، الحائز لجائزة نوبل في الاقتصاد، في كلمته عن العولمة والفقر أن للعولمة ماضيا ثرياً ومستقبلا واعداً، غير أن نموذج العولمة الراهنة، مع التوسع في الأسواق العالمية، يثير في الوقت ذاته مشاكل عويصة وفرصاً غير عادية. ويتوقف مستقبل العولمة على إرادتنا لإجراء الإصلاحات المؤسسية التي يمكن أن تجعلها أكثر إنصافا وعدلا. إن آثار العولمة ليست تلقائية، بل تتوقف على اهتمامنا وطريقتنا في فهمها، وتتوقف في المقام الأخير على إرادتنا.

٨١ - **السيد لاهيري** (الهند): انضم إلى البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن الهند تؤكد أن العولمة والاعتماد المتبادل يوفران إمكانيات جديدة لنمو الاقتصاد العالمي بإيجاد فرص للسوق وتشجيع نقل المعلومات والمعارف. غير أن العولمة تطرح مشاكل جديدة تجد بلدان نامية كثيرة صعوبة في تجاوزها. إن التفاوتات تتزايد فيما بين البلدان وداخلها. كما أن النمو البطيء وغير المستقر

وانخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم استقرار النظام المالي الدولي تحول دون استفادة بلدان نامية كثيرة من العولمة.

٨٢ - وترى الهند أن إيجاد بيئة مناسبة تشجع الإبداع والاستعداد للتعرض للمخاطر وروح تنظيم المشاريع ستزيد من معدل تكوين رأس المال وستوجد بيئة تسهم في القضاء على الفقر. وفي البرنامج الأدنى المشترك، تؤكد الهند من جديد تعهدها بإجراء إصلاحات اقتصادية ذات وجه إنساني تدعم النمو والاستثمار والعمالة، وتستعد للقيام بإصلاحات في الزراعة والصناعة والخدمات تهدف أساسا إلى دعم الازدهار في بيئة الريف وتحسين نوعية حياة السكان.

٨٣ - وفي عالم تزداد عولمته، فإن الآليات التي تحكم التجارة الدولية والمالية والتكنولوجيات والتنمية تعتبر عوامل محدِّدة في التنمية تؤثر في التدفقات الدولية للسلع والخدمات والتكنولوجيات والأفراد، إلى جانب تحديد البارامترات و ''قواعد اللعبة'' لهذه التدفقات. ولسوء الحظ تزعزعت مهمة الأمم المتحدة في صياغة هذه الآليات وتوجهها السياسي، وفي الإشراف على تنفيذ جدول أعمال التنمية. ومن المهم أن يكون الإصلاح الجاري للأمم المتحدة سبيلا إلى إعادة بُعد التنمية في جدول أعمال الأمم المتحدة، وإلى الاستفادة إلى أقصى حد من الميزة المقارنة لطابعها الديمقراطي والعالمي.

٨٤ - وفي دورة الأونكتاد الحادية عشرة، اتُّفق على وجوب إعطاء أولوية للتنمية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، وعلى أن زيادة الترابط بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من ناحية والتعهدات والالتزامات الدولية من ناحية أخرى ستسهم في إيجاد بيئة اقتصادية مواتية للتنمية. إن تمكين البلدان النامية من الاستفادة من العولمة وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا يقتضي من المجتمع الدولي بأسره ألا يغفل عن ضرورة العمل، بشكل متوازن، على التوفيق بين السياسات الوطنية والضوابط والتعهدات الدولية عند التحديد الجماعي للضوابط والتعهدات المقبلة وتطبيق ما هو قائم منها.

٨٥ - وفي هذا السياق، ووفقا لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة، ترى الهند ضرورة القيام بإصلاحات عميقة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي، حتى يتاح للبلدان النامية بعض المرونة في مجال السياسات. ويؤكد الأمين العام في تقريره أن من المهم تشجيع الحوار الدولي كي يتاح للبلدان النامية بعض الهامش التنظيمي، وإن كانت الهند ترى أن الأوان قد آن للانتقال من النقاش إلى العمل وزيادة مشاركة البلدان النامية في العمليات الدولية لاتخاذ القرارات ووضع القواعد، فهذه هي الطريقة الوحيدة لكي تكون القرارات أكثر توازنا وداعمة للأهداف الإنمائية.

٨٦ - وعلى الصعيد العالمي، تتمثل أكثر الضرورات إلحاحاً في سدّ الفجوة الرقمية. فمن الوسائل الأساسية التي تملكها البلدان النامية للاستفادة من العولمة الحصول على التكنولوجيا، وهو ما لا يقل أهمية عن الحصول على رأس المال وغيره من الموارد. وتتفق الهند مع الأمين العام في وجوب تيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات بشروط ميسرة وتفضيلية وغير تجارية، حتى يتاح لها زيادة قدرتها على المنافسة في السوق العالمية. وهذه التكنولوجيات تتيح إمكانيات هائلة للتنمية، إذ تعطي قيمة لمعظم قطاعات النشاط الوطني. وتأمل الهند أن يتم، في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، تناول هذه المسألة ومسألة الطرائق غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة، وأن توضع توصيات محددة في هذا الصدد.

٨٧ - ومن ناحية أخرى، ونتيجة للعولمة، ازدادت الروابط بين الهجرة من ناحية، والقدرة التجارية والتنافسية وسياسة

العمل من ناحية أخرى. وفي السياق الدولي الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات، فإن المسافة بين سياسة الهجرة والسياسة التجارية يمكن أن تتضح في ضوابط الهجرة التي تعد بمثابة حواجز غير جمركية. ويمكن، في إطار الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، خلق مناخ يفيد الجميع، لأن نقص الأيدي العاملة في البلدان المتقدمة سيقابله توافر الأيدي العاملة في البلدان النامية. ولذلك يتعين على البلدان المتقدمة أن تكون أكثر استعدادا لتيسير الوصول إلى الأسواق في النمط ٤ والسماح بتنقل الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود، وفقا لإصرارها على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات. وبالنسبة إلى البلدان النامية كالهند، ستتوقف عدالة المفاوضات على المدى الذي يمكن لموفري الخدمات لها أن يصلوا إليه في توفير خدماتهم في الأسواق الخارجية، إما عن بُعد أو من خلال الانتقال المؤقت لموظفي الخدمات.

٨٨ - وتؤكد الهند من جديد أن الأمم المتحدة في أفضل وضع لحل المشاكل الناجمة عن العولمة. والعولمة المنصفة ستساعد البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن العولمة لن تكون منصفة إذا ما تُركت القضايا في أيدي الدينمية الداخلية للعولمة التي لا تعلم شيئا عن الإنصاف. إن انتقال رؤوس الأموال وتحرير التجارة ينطويان على أشكال من المصالح العليا والقليل من الضغط المالي ومن حقوق الاستيراد القليلة أو المعدومة، وهذا يحدّ من هامش المناورة أمام البلدان النامية وقدرتها على تخصيص موارد للإنفاق الاجتماعي، وبخاصة في مجال الصحة والتعليم. إن عدم المساواة في القدرة على التفاوض ينشئ نظما مجحفة في التجارة والملكية الفكرية. ولا يمكن وجود عولمة منصفة دون أرادة سياسية، وهذه لا يمكن أن تتبدى بشكل متعدد الأطراف إلا في الأمم المتحدة. ومن هنا تأتي أهمية الإصلاح الجاري للأمم المتحدة الذي ستستعيد به مهمتها في تحديد جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. إن اجتماع عام ٢٠٠٥ الرفيع المستوى سيساعد على استعراض التقدم في العمل على أن تكون العولمة قوة إيجابية للجميع، وتقترح الهند على الأمين العام أن يضمّن تقريره عن اجتماع عام ٢٠٠٥ توصيات محددة عن العولمة.

٨٩ - **السيد نيبينزيا** (الاتحاد الروسي): قال إن من المهم تحييد الآثار السلبية للعولمة وتدعيم جوانبها الإيجابية. وإذا ما اتخذ المجتمع الدولي نهجا جماعيا متكاملا فإن الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الدولية الأكثر تمثيلا وعالمية، ستكون قادرة تماما على تنسيق الجهود في مجال العولمة. وقد توصل المجتمع الدولي بالفعل، إلى حد كبير، إلى اتفاق على ضرورة وضع العولمة في خدمة الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن تنفيذ هذا المفهوم لم يتحقق بعد. ومن الضروري تحسين نوعية المناقشات التي تتناول العولمة بحيث تكون أعمق وأشمل. ولا يقل عن ذلك أهمية تحديد أفضل شكل للمناقشات القادمة بشأن هذه المسألة، توطئة لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥. وسيتناول هذا الاستعراض جوانب عديدة للعولمة تجري حاليا مناقشتها فيما يتعلق بشتى القطاعات الاقتصادية.

٩٠ - ويدعم الاتحاد الروسي زيادة المساعدة الدولية في مجال الهجرة الدولية، ولا سيما من خلال تعاون أكبر بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتكثيف الجهود الرامية إلى حماية حقوق المهاجرين، فضلا عن احترام جميع البلدان للتشريعات الوطنية. إن تحسين التعاون الإقليمي يرسي أسسا هامة لتنظيم عمليات الهجرة. وقد أرسى برنامج العمل المعتمد في مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ بشأن مشاكل اللاجئين والمشردين ومسائل الهجرة واللجوء، الذي ركز على بلدان رابطة الدول المستقلة، أساسا وطيدا للتعاون بين بلدان الرابطة وغيرها من الدول المهتمة بالأمر والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة.

٩١ - ومن المستحيل حل مشاكل الهجرة دون مراعاة السياق الاقتصادي والسياسي وتحليل أسبابها الدفينة. وبذلك فقط يمكن تفادي اعتماد حلول سطحية لا تدوم وتكون غير مجدية في بعض الأحيان. ومن هنا يجب أن نتوقع أن يكون الحوار الرفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية مناقشة بالغة الأهمية، حيث إنه سيستعرض عدة جوانب للهجرة الدولية والتنمية، مشددا على ضرورة توجيه عمليات الهجرة، وسيحلل أسباب واتجاهات هذه العمليات وأثرها على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. ومن المهم، في سياق التهديد المتزايد للإرهاب، توافر معلومات موثوق بها ومفصلة عن الهجرات الدولية وقواعد موحدة تسمح بالحصول على بيانات إحصائية دولية كاملة وقابلة للمقارنة يمكن أن تتبادلها الإدارات الوطنية للإحصاء.

٩٢ - ويعطي الاتحاد الروسي الأولوية للتعاون الدولي في منع الفساد والقضاء عليه هو وغسل الأموال والتحويل غير المشروع للأموال. وهو يؤيد أيضا نداء الأمين العام إلى الدول الأعضاء للتعجيل بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتصديق عليها وضمان بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن. كما أنه يؤيد اتفاقات مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في سي آيلند بشأن اعتماد قوانين وإجراءات للكشف عن الأموال المتأتية من أفعال الفساد ومصادرتها وردّها، والتصدي لآثار الفساد في الدول المتضررة، وإعادة الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية.

٩٣ - وقد اتخذ الاتحاد الروسي تدابير لمكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والإقليمي نالت تقدير فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وجدير بالذكر مبادرة إنشاء فرقة إقليمية في آسيا الوسطى مماثلة لفرقة العمل. وقد أعربت بلدان شتى أعضاء في رابطة الدول المستقلة عن استعدادها للانضمام إلى الفرقة الإقليمية.

٩٤ - إن تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لا يزال عملا أساسيا، وذلك في المقام الأول لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، واستكمال دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وقد حققت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقدما كبيرا في تحرير أسواقها والاندماج في النظام التجاري العالمي، ولا سيما من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. إن اقتصادات هذه البلدان، وخصوصا اقتصادات البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، تبعث بإشارات مشجعة تدل على التعافي. إذ يلاحَظ اتساع التجارة، بما في ذلك التجارة الأقاليمية، وقد أزيلت الحواجز التجارية، وتحوّل بعض البلدان إلى متلقين مهمين للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما البلدان الأخرى، مثل البلدان الصغرى في رابطة الدول المستقلة، فما زالت على العكس تواجه صعوبات في هذا المجال، مما يخلق تفاوتات. ولذلك، كما ورد في الحوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اللجنة الثانية، ما زال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مشكوكا فيه في الكثير من بلدان رابطة الدول المستقلة.

٩٥ - ويحث الاتحاد الروسي على مضاعفة الجهود لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبخاصة أكثرها احتياجا، وفقا للاحتياجات والأهداف الوطنية. ويجب أن يسهم التعاون في القطاعات ذات الأولوية ليس فقط في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل أيضا في زيادة قدرة هذه البلدان كبلدان مانحة. ويؤيد الاتحاد الروسي اتخاذ الجمعية العامة قرارا في هذا الشأن يتجه صوب حل هذه المشاكل.

٩٦ - **السيد ونلونغ** (الصين): أيد البيان الذي أدلى به ممثل دولة قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن العولمة نتاج طبيعي للتنمية الاقتصادية العالمية وشرط موضوعي لتقدم قوى الإنتاج والتطور العلمي والتكنولوجي. وتسهم العولمة في ضمان توزيع أفضل للعوامل الاقتصادية على الصعيد

العالمي، وتزيد من العائد الاقتصادي، وتكثف من تطور قوى الإنتاج. غير أنها تنطوي على مخاطر كبيرة وعواقب سلبية محتملة. إن البلدان المتقدمة، بما تملك من مزايا اقتصادية وعلمية وتكنولوجية ومن نظام اقتصادي سليم بقدر كاف، تحتل موقعا مهيمنا يسمح لها بتحديد ''قواعد اللعبة'' في المجال الاقتصادي الدولي، ولذلك فهي المستفيدة أكثر من العولمة. أما البلدان النامية، المحدودة القدرة بحكم مستوى تنميتها وبسبب نظام اقتصادي دولي مجحف، فإنها الأكثر تضررا من الآثار السلبية للعولمة، وحتى الأكثر تهمشاً. وفي عملية العولمة تتسع الهوة بين الشمال والجنوب ويتفاقم الاستقطاب، مما يعوق التنمية السليمة والمتوازنة للاقتصاد العالمي، ويشكل تهديدا لسلام العالم واستقراره.

٩٧ - على أنه ينبغي أن تسهم العولمة في تحقيق التنمية والازدهار للجميع وأن تتوزع منافعها دون تحيز. ومن الضروري أن تفيد العولمة جميع البلدان، وتساهم في التنمية المشتركة للبشرية، وتيسّر التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة. ومن الضروري لذلك إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الراهن المتسم بعدم المساواة، لتتسنى تلبية الاحتياجات التي تفرضها عولمة الاقتصاد. ولكل بلدان العالم، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، الحق في الاشتراك الكامل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العالمية وفي صياغة القواعد ذات الصلة. ومن الضروري تشجيع إقامة نظام مالي وتجاري دولي مفتوح وعادل ورشيد يساعد على الحد من المخاطر التي تتعرض لها البلدان النامية عند اندماجها في عملية العولمة. ويجب على الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية الأكثر تمثيلا، أن تضطلع بمهمة توجيهية في تحديد مسار العولمة وتنظيمها. ومن المهم أيضا إيجاد نوع جديد من العلاقة بين الشمال والجنوب. ويتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي العمل بروح الترابط وتقاسم المسؤوليات والمخاطر والتبادل، واتخاذ مبادرات واسعة وفعالة للتعاون. وعلى البلدان المتقدمة تقديم المزيد من الدعم والمساعدة إلى البلدان النامية، وخفض عبء ديونها، وزيادة وصولها إلى الأسواق، وإلغاء معوقات التجارة، والتعجيل بنقل الموارد المالية والتكنولوجية، والحد التدريجي من عدم المساواة في التنمية.

٩٨ - إن الصين مستعدة للتعاون مع البلدان الأخرى لدعم إقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومنصف، للعمل بالشكل الواجب على توجيه وإدارة تطوير العولمة، وتوزيع الموارد العالمية بفعالية وحياد، والاجتثاث التدريجي للفقر، والحد من الفوارق بين الشمال والجنوب، وتحقيق التنمية والازدهار لجميع البلدان، وتيسير التنمية المتوازنة والمستقرة والمستدامة للاقتصاد العالمي، والمساهمة في أن تعود العولمة بمنافع حقيقية على العالم أجمع.

٩٩ - وفيما يتصل بالهجرة الدولية والتنمية، قال المتكلم إن الهجرة ظاهرة موجودة منذ القدم تعكس التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. إن التحركات المنظمة للسكان تدعم السلام والازدهار العالميين. ويتكرر كثيرا في إطار العولمة تبادل الأشخاص بين البلدان والمناطق، وازدياد تدفقات العمال على الصعيد الدولي. ونظرا إلى ندرة الأيدي العاملة المحلية وارتفاع تكلفتها، فإن البلدان المتقدمة تكون أكثر احتياجا إلى الأيدي العاملية الأجنبية. أما البلدان النامية التي تكثر فيها الموارد البشرية وتكون فيها تكلفة الأيدي العاملة منخفضة بقدر كاف، فتكون في حاجة إلى تصدير قوتها العاملة. وما دامت البلدان المعنيةتتعاون وتتبع سياسات مناسبة في مجال الهجرة، فإن هذا الوضع المفيد بشكل متبادل يمكن أن يتمثل في التنمية المشتركة.

١٠٠ -وقد تفاقمت في الأعوام الأخيرة مشكلة الهجرة غير المشروعة بعواقبها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على النظام الاجتماعي والأمن في

البلدان. ويحتاج حل هذا الوضع إلى تشجيع التنمية المشتركة، وتقليل الفوارق بين الأغنياء والفقراء. وقد اعتمدت الصين سياسات وتدابير إيجابية وفعالة لتشجيع الهجرة المشروعة ووقف الهجرة غير المشروعة، وهي مستعدة لتبادل خبراتها والتعاون مع سائر المجتمع الدولي، للحفاظ على الاستقرار وتشجيع التنمية المشتركة.

١٠١ - وفيما يتصل بمنع وقمع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادتها إلى البلدان الأصلية، فإن حكومة الصين تولي اهتماما كبيرا لمكافحة الفساد، وقد سنّت القوانين وأقامت الآليات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته. كما اشتركت بنشاط في التعاون الدولي في مكافحة الفساد، وفي تحرير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقّعت الصين هذه الاتفاقية.

١٠٢ - وأخيرا، أشار المتكلم إلى بعض العقبات المذكورة في تقرير الأمين العام. فقد نجم عن عدم وجود آلية دولية للتعاون في المجال القضائي استحالة تسليم الأشخاص المشتبه في فسادهم الذين يفرّون إلى الخارج حاملين معهم عائد جريمتهم. وهذا الوضع لا يسهم في مكافحة الفساد ويشجع، بشكل ما، على ارتكاب هذه الجرائم. وتحث الصين المجتمع الدولي على تدعيم التعاون الدولي في المجال القضائي لمحاكمة المتهمين بجرائم فساد، ومصادرة عائد هذه الجرائم وردّ الممتلكات إلى البلدان الأصلية، والقضاء تماما على أي إمكانية للعثور على مهرب في مكان آخر. وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ووفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسواها من الصكوك الدولية، يجب أيضا على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتزويد البلدان النامية بالقدرات، مع تجنب التسييس والاعتبارات المزدوجة في مسألة الفساد.

١٠٣ - **السيد دونغ هواي نام** (فييت نام): قال إن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلت بهما قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإندونيسيا باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويشدد على أن أهمية هذه الجلسة تكمن في أن المفاوضات الدولية بشأن العولمة قد توقفت وأن الالتزامات الدولية بوجه عام لا توفَّى. ولا يمكن إنكار أن الاندماج في الاقتصاد العالمي كان بالنسبة إلى بعض البلدان أداة مهمة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر. وقد أدى الاندماج في الاقتصاد العالمي إلى رفع مستوى المعيشة في أجزاء كثيرة من العالم. وقد اكتسبت البلدان النامية أهمية أكبر في التجارة العالمية، وزاد الكثير منها صادراته من السلع المصنعة والخدمات، بالمقارنة بصادرات هذه البلدان التقليدية من السلع الأساسية. ومع ذلك فإن التقدم في هذا الاندماج لم يكن متماثلا في الأعوام الأخيرة، ولم تحظ بلدان الجنوب من منافع العولمة بمثل ما حظيت به البلدان المتقدمة. وقد عانت البلدان النامية، ومنها بالفعل أقل البلدان نموا، تراجعا في المشاركة في التجارة الدولية، وأصبحت مهددة بمزيد من التهميش. وأسباب هذا التهميش مركبة، وتنطوي على مشاكل هيكلية وأُطر لسياسات ومؤسسات غير فعالة، وإن كان يعود في المقام الأول إلى المعاملة المجحفة والسياسات الحمائية للبلدان المتقدمة.

١٠٤ - إن النزعة الحمائية لدى البلدان المتقدمة لا تزال عاملا هاما، وخصوصا في المجالات التي تكون فيها للبلدان النامية ميزة مقارنة، كالمنتجات الزراعية، والسلع المصنوعة، والخدمات الكثيفة العمالة. إن حماية الزراعة في البلدان المتقدمة عن طريق الجمارك والإعانات تسبب أضرارا فادحة للإنتاج والتصدير الزراعيين للبلدان النامية بتخفيض الأسعار والحيلولة دون نمو الأسواق.

١٠٥ - كذلك فإن حماية السلع المصنوعة ومنتجات الزراعة المائية للبلدان المتقدمة تؤثر في الكثير من منتجات البلدان

النامية التي تتطلب أيدي عاملة كثيفة. و لم تثبت لأسباب عدة جدوى ولا فعالية النظم الحالية المتعلقة بإعطاء معاملة تفضيلية للبلدان النامية. فكثيرا ما تستبعد هذه النظم أهم المنتجات بالنسبة إلى البلدان النامية التي تكون لها فيها مزايا أكثر، أو التي تعود عليها بمنافع أقل سخاء.

١٠٦ -إن التجارة هي محرك التنمية المستدامة، وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق ستتيح لها استخدام التجارة من أجل تنميتها وللحد من الفقر. إن الوصول إلى الأسواق دون جمارك ولا حصص سيعود بمنافع كثيرة على هذه البلدان، ولن ينطوي إلا على تكلفة ضئيلة بالنسبة إلى سائر العالم. وتعد المبادرات الأخيرة للاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى من أجل فتح أسواقها خطوة مهمة، وإن كانت فعاليتها لن تكتمل إلا بأن تكون دائمة، وتشمل جميع المنتجات، وتكون مصحوبة بقواعد بسيطة وواضحة. وسيرسّخ ذلك في البلدان النامية، وبخاصة الأقل نموا، الثقة اللازمة للمضي في الإصلاحات الصعبة على الصعيد الوطني، كما سيكفل الاستفادة الفعالة من تخفيف الديون وتدفقات المساعدة.

١٠٧ -إن فييت نام تؤيد الرأي الوارد في تقرير الأمين العام، وهو أن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تطوير وإدارة العولمة بطريقة أكثر وضوحا وإنصافا تفيد الجميع. وعلى البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي بذل جهد أكبر لإزالة الحواجز التي تعوق التجارة، وبذلك تستطيع البلدان النامية تدعيم اقتصادها، والمشاركة بشكل أنشط في نظام التجارة العالمي، كما سيسهل عليها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٨ -وقد اجتهدت فييت نام، في الأعوام الأخيرة، في تعجيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، وحققت تقدما كبيرا، كالوصول إلى معدل عال للنمو والتقدم السريع في الحد من الفقر، وأبدت تصميما حاسما على إدراج الاستراتيجية الموسعة للحد من الفقر والنمو في الخطط الإنمائية على الصعيد المحلي، والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية على الصعيد العالمي، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. إن فييت نام تهتم كثيرا بالعولمة وبتحرير التجارة، وتستعد بنشاط للدخول في منظمة التجارة العالمية وتدعيم التعاون الدولي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٩ -ورغم هذا التقدم، فإن فييت نام لا تزال تواجه مصاعب من قبيل قلّة قدرة اقتصادها على المنافسة، وندرة الموارد الوطنية، والتفاوتات الكبيرة في التنمية بين شتى المقاطعات والمناطق والفئات الاجتماعية، والهياكل الأساسية المتخلفة، وبوجه خاص في المناطق الجبلية. ولذلك فإنها تنضم إلى الإعلان الوزاري للاجتماع السنوي الثامن والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي يتضمن نداء إلى البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة لتنفيذ الاقتراحات والتوصيات الواردة في الإعلان، حتى تصبح العولمة أكثر شمولا وإنصافا لجميع شعوب العالم.

١١٠ -**السيد أكينسانيا** (نيجيريا): هنأ النرويج على تقريرها عن التحالفات العالمية من أجل التنمية، وشدد بوجه خاص على الإشارة إلى الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١١ -إن العولمة ظاهرة غير قابلة للاحتواء ولا للارتداد، ولكن منافعها توزعت بطريقة غير متكافئة للغاية، وزادت من الفروق بين الأغنياء والفقراء، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. ومن الآثار المباشرة لعدم المساواة هذا تهميش أفريقيا في نظام عالمي متكامل يقوم على الاعتماد المتبادل.

١١٢ -إن الهجرة على نطاق واسع مظهر للأبعاد والظروف العديدة للتنمية. والعلاقة بين الهجرة والتنمية معقدة للغاية. وأثنى المتكلم على منظومة الأمم المتحدة وسواها من المؤسسات المعنية لما تضطلع به من أنشطة ومبادرات شتى تهدف إلى التصدي لتحديات الهجرة. ومع أن الهجرة تأتي بمنافع على المدى البعيد، فإنها تتسبب في الوقت نفسه في فقد العمال المؤهلين والقادرين تقنيا، ولا سيما في قطاع الصحة، مما يثير قلقا بالغا للبلدان النامية.

١١٣ -وقد استمعت اللجنة إلى حجج وبيانات تشير إلى أن البلدان النامية تستفيد من الهجرة، وبخاصة من التحويلات النقدية. والمؤسف أن هذه التحويلات أصبحت، في بعض الحالات، المصدر الثاني للتمويل الخارجي بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية في هذه الحالات. ومع أن من المؤكد أن التحويلات يمكن أن تحد من الفقر المباشر في الأسر التي تحصل عليها، فإن دورها في دعم التنمية الوطنية مشكوك فيه كثيرا لما تتسم به من طابع خاص، ولأنها بوجه عام لا تتحول إلى مشاريع على المدى البعيد.

١١٤ -ومع ذلك يرى المتكلم أن البلدان النامية يجب ألا تتراجع عن سعيها إلى تطبيق السياسات المناسبة في مجال الاقتصاد الكلي، وزيادة الاستثمار في الخدمات العامة، وإدارة مواردها بطريقة حصيفة ومستدامة. وعلى البلدان المتقدمة وسواها من البلدان المعنية تكملة هذا العمل بإيجاد المناخ المواتي، وتوفير المزيد من الموارد الجديدة، ورفع العقبات التي تعوق التنمية المستدامة، وخصوصا في مجال الوصول إلى الأسواق، وإسقاط الديون، وتعزيز القدرات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١١٥ -وقد أشار الأمين العام إلى أن غياب الترابط بين السياسات على جميع الصعد يعتبر عقبة كؤودا أمام التنمية. ولا ريب في أن ترابط السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي، مضافا إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية والتكنولوجية على الصعيد الدولي، سيعطي دفعة جديدة للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وترى نيجيريا أن المناقشات حول العولمة يجب أن تتخذ شكل حوار مفتوح بين الطرفين، لا أن تكون كما هي الآن ”حوارا بين الطُرش“.

١١٦ -والمطلوب إجراء دراسة تحليلية للهجرة، وعقد مؤتمر عالمي لتحسين الوعي بهذه المسألة. وترحب نيجيريا بقرار الجمعية العامة إجراء حوار رفيع المستوى في عام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وتترقب باهتمام استنتاجات اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، وتأمل أن يستفيد التقرير القادم من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة.

١١٧ -وقد قدمت نيجيريا، منذ المناقشة الأخيرة، تقريرا عن التدابير المتخذة لمكافحة الفساد، عملا بما نصت عليه قرارات الجمعية العامة، وبرهانا على تصميمها على تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتثني نيجيريا على البلدان التي قدمت تقارير، وتحث مَن لم تقدمها على تقديمها في أقرب وقت، وتشجع البلدان التي لم توقع الاتفاقية على توقيعها.

١١٨ -إن مكافحة الفساد تحتاج إلى روح التعاون، حيث إن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي. إن منع الفساد واستعادة عائد الفساد وإعادته إلى البلدان الأصلية مهام بالغة المشقة. وترحب نيجيريا بمبادرة أمانة الكمنولث لإنشاء فريق عامل معني بإعادة الأصول، وتثني على رؤساء حكومات الكمنولث لإعلان آسو روك الصادر عنهم بشأن التنمية والديمقراطية في مؤتمر القمة المنعقد في أبوجا (نيجيريا)، وهو الإعلان الذي تعهدوا فيه بأقصى قدر من التعاون فيما بين دول الكمنولث لاستعادة الأصول المتأتية من مصدر غير

مشروع وإرجاعها إلى البلدان الأصلية. كما ترحب نيجيريا بالتدابير التي اتخذها وزراء العدل والداخلية في مجموعة الثمانية في الاجتماع الذي انعقد منذ قليل في واشنطن بشأن استعادة الأصول.

١١٩ - إن التعاون الضئيل الذي حصلت عليه نيجيريا من بعض البلدان فيما يتصل بالأموال المسحوبة من خزانتها العامة والتي أودعت في مصارف هذه البلدان يشير إلى الصعوبات التي تعترض استعادة الأصول. ولذلك تغتبط نيجيريا بما يقدمه تقرير الأمين العام من حلول ممكنة لبعض المشاكل التي وردت في التقرير السابق، وتؤكد مرة أخرى أن التعاون في مكافحة الإرهاب سيفيد المجتمع الدولي قاطبة، لأن الفساد يمكن أن يذكي الصراعات، ويقوض الديمقراطية، ويمول الإرهاب.

١٢٠ - وأخيرا فإن نيجيريا تدعم الأولوية العالية التي يعطيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتعاون التقني، من أجل تشجيع توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتصديق عليها، ولا سيما إنجاز الدليل التشريعي من أجل التصديق السريع على الاتفاقية وتطبيقها، وتشجع الدول الأعضاء على أن توفر للمكتب الموارد التي يحتاج إليها للاضطلاع بمهمته بنجاح.

١٢١ - **السيد كراسنوف** (جمهورية بيلاروس): وافق على وجوب إعطاء عملية العولمة وجهة اجتماعية بقدر أكبر، ورحب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة المعنون: ”من أجل عولمة عادلة: إيجاد فرص للجميع“، والمُعد تحت إشراف منظمة العمل الدولية.

١٢٢ - وجرى في بيلاروس تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في التقرير، بدءا بالوجهة الجديدة التي تحددت للسياسة في مجال الاقتصاد الكلي، لتلبية احتياجات المواطنين من فرص العمل، وزيادة قدرة المؤسسات والاقتصاد عموما على المنافسة. وفي هذا الشأن، تؤيد بيلاروس مشروع قرار الجمعية العامة الذي اقترحته تنزانيا وفنلندا، بشأن تحديد طرائق تنفيذ الترتيبات والنتائج الواردة في تقرير اللجنة العالمية. وتؤيد بيلاروس بوجه خاص أحكام مشروع القرار المتعلق باستعراض نتائج وتوصيات التقرير، في إطار الاستعراض العام الذي سيجرى في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والاستعراض الذي سيجرى بعد عشرة أعوام من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٢٣ - إن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي جزء لا يتجزأ من عملية العولمة. وتتسم هذه العملية واكتمال التحول إلى اقتصاد السوق بأهمية فائقة بالنسبة إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة.

١٢٤ - ويقيّم تقرير الأمين العام (A/59/301) التقدم المتحقق في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، كما يحلل مشاكل هذه المجموعة من البلدان. وفي غضون المناقشة العامة التي جرت قبل نشر التقرير، لفت وفد بيلاروس الانتباه إلى التفاوتات الواسعة بين بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، التي أشار إليها التقرير. وقد صُنِّفت أغلبية بلدان رابطة الدول المستقلة في فئة البلدان التي يتدنى فيها نصيب الفرد من الدخل. وورد في التقرير أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان تتراوح بين ١٢ في المائة و ١٩ في المائة. وما زال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا يمثل مهمة ملحّة لهذه البلدان وكذلك لمعظم دول أوروبا الجنوبية الشرقية. وعلاوة على ذلك، يتزايد اعتماد هذه البلدان على المساعدة المالية والاقتصادية الدولية.

١٢٥ -وورد في تقرير الأمين العام أن ١٠ بلدان ذات اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية. وتوضح تجربة بيلاروس والبلدان المجاورة أن الالتزامات المقترحة على هذه البلدان تتجاوز قدرتها الاقتصادية وتثير الشك، بصفة عامة، في جدوى مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهذا وضع غير طبيعي لا بد من معالجته.

١٢٦ -وهذا ما يجعل بيلاروس موقنة أن أجهزة الأمم المتحدة لا يمكن أن تتجاهل المشاكل التي تلمّ بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٢٧ -وفي ضوء تسارع عمليات الاندماج في أوروبا والتأثير المتزايد الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي على التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة، يحسن تعديل هيكل وطرائق المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وفقا لتقدم كل منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب تحديد مستوى ونوع المساعدة الملائمين لكل بلد من البلدان. ويجب أن يكون في هذه العملية دور أساسي للهيئات التي تشارك في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

١٢٨ -وترى بيلاروس أن توجيه المساعدة الدولية صوب دعم الأولويات والبرامج الإنمائية الوطنية شرط مسبق للمساعدة الدولية المثمرة التي تقدم إلى أي دولة. ويجب أن يوجه هذا النهج أنشطة جميع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. وتعتزم بيلاروس دعم هذا النهج عند صياغة القرار المتعلق بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وفي المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

١٢٩ -وتعلق بيلاروس آمالا واسعة على تنفيذ الأونكتاد لأحكام توافق آراء سان بابلو، وخصوصا فيما يتعلق بضرورة تقديم الأونكتاد المزيد من المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بشأن المسائل ذات الصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتأمل بيلاروس أن تواصل هذه المنظمة تقديم المساعدة في هذا المجال.

١٣٠ -ويجب على اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتصلة بتقديم المساعدة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بتوفير الظروف الملائمة للاستثمار المباشر. والمؤسف أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان قد تراجع في عام ٢٠٠٣، رغم أن الكثير من هذه البلدان وفّر ظروفا مواتية لرأس المال الأجنبي، وفي بعض هذه البلدان كانت الظروف المتاحة لرأس المال الأجنبي أكثر إغراء من تلك المتاحة لرأس المال الوطني.

١٣١ -إن مسألة الاشتراك الكامل للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في اتخاذ قرارات أهم المنظمات الدولية ما زالت وجيهة. وقد اتخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تدابير إيجابية محددة في هذا السياق، وتأمل بيلاروس استمرار هذا الاتجاه.

١٣٢ -وأخيرا، أشار المتكلم إلى خصائص سياسة بيلاروس في مجال الاقتصاد الكلي. فبيلاروس، كما ورد في تقرير الأمين العام، من البلدان التي يهيمن فيها القطاع الحكومي على الاقتصاد. واليوم تمزج سياسة بيلاروس في مجال الاقتصاد الكلي المبادرة الخاصة بالكفاءة، مع مشاركة نشطة من الحكومة في عملية الإصلاح، لضمان الاستخدام الرشيد

للموارد المتاحة، والحفاظ على شبكة اجتماعية صلدة. وتوفر الحكومة الظروف المواتية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في نفس الوقت الذي تهتم فيه، على سبيل الأولوية، بالمؤسسات الكبرى التي توفر الحل للمشاكل المتصلة بالنمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة، وصون قدرة البلد على المنافسة في الأسواق الدولية. وقد أكدت المؤشرات الاقتصادية سلامة هذه السياسة. ففي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣، تمكنت بيلاروس من زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٥ في المائة سنويا، في حين تشير إحصائيات الأونكتاد إلى أن هذا الناتج يبلغ ٣,٧ في المائة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، و ٢,٣ في المائة في البلدان المتقدمة، و ٢,٦ في المائة في العالم. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٤، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٨ في المائة.

١٣٣ -ومن الضروري، مع ذلك، دعم المبادرات التي تتخذها حكومة بيلاروس على الصعيد الوطني، كما يحدث في أي من الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية، واستكمالها بالمساعدة الدولية.

١٣٤ -ومن هنا ستؤيد بيلاروس اتخاذ قرار جديد للجمعية العامة بشأن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

١٣٥ -إن بيلاروس تؤيد نداء الأونكتاد في دورته الحادية عشرة إلى جميع البلدان ألاّ تلجأ إلى التهديد في العلاقات الاقتصادية الدولية باتخاذ تدابير انفرادية تكون مناقضة لقواعد القانون الدولي المقبولة من الجميع ولا تعزز الثقة بين الدول.

١٣٦ -**السيد بوديني** (سان مارينو): قال إنه لم يحدث من قبل أن كثرت وتباينت الآراء بشأن العولمة وآثارها الطيبة أو السيئة على الكثير من البلدان وساكنيها. وإذا كان قد شاع قبل أعوام قليلة، بشكل مثالي، أن العولمة ستأتي بالازدهار والمعرفة والسلام، فإن الكثيرين اليوم يرون أن الأجيال القادمة سيكون لها مستقبل غير مشجع كثيرا. والواقع أن العولمة ليست مجرد نقل التكنولوجيا ورأس المال، بل هي النتاج المباشر لمعادلة معقدة للغاية تنطوي على المئات والآلاف من المتغيرات التي يمكن أن تتحول بين عشية وضحاها بطريقة غير متوقعة.

١٣٧ -ومثال لذلك أسعار النفط التي بلغت مستوى غير مسبوق. ورغم أن البلدان المستوردة للنفط معرضة لخطر الانكماش، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى فوائض في الدخل يمكن للبلدان استخدامها لتحسين مستوى معيشة مواطنيها، وإيجاد مناخ أكثر ديمقراطية على الصعيد الوطني، واستكشاف حقول أعمق، وخلق فرص العمل والثروة في المناطق التي كان استخراج النفط منها محبطاً من قبل.

١٣٨ -وتعكس هذه الأسعار لعبة العرض والطلب التي تتحدد، بدورها، وفق عوامل خارجية غير متوقعة، كالصيف القائظ أو الشتاء القارس، وتدمير الهياكل الأساسية لاستخراج النفط بفعل الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو أعمال الإرهاب، أو وقوع تغيرات في المجال السياسي للبلدان المصدرة للنفط، وغير ذلك من الأسباب. ومن العملات المستخدمة في التجارة ظل اليورو، على سبيل المثال، قويا في الأعوام الأخيرة، رغم انكماش اقتصادات بعض البلدان الأوروبية المهمة، التي يكتنفها النموذج الاقتصادي الذي انتصر عقب الحرب العالمية الثانية، ولكنه أصبح الآن باليا ومتسما بجمود بالغ لا يناسب القرن الحادي والعشرين. إن معظم رجال الاقتصاد غير متفائلين بمستقبل أوروبا: فاليورو ما زال قويا، ولكن هذه القوة ذاتها تضر الصادرات، وتزيد من تفاقم عملية ركود القارة. فلماذا يحتفظ اليورو بقوته؟ ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال، ولكن هذا من آثار العولمة دون شك.

١٣٩ -إن اقتصادات بعض البلدان النامية المهمة تنمو بمعدل مثير للدوار. فما الذي سيحدث لو قل هذا النمو أو توقف؟ وكيف سيتصرف الملايين أو آلاف الملايين من مواطني هذه البلدان لو خابت آمالهم في حياة أفضل وأكثر ازدهارا؟ وكيف سيتأثر سائر العالم؟

١٤٠ -إن عصر المعلومات يأتي بآثار مناسبة تكون إيجابية أحيانا وسلبية أحيانا أخرى. فمن ناحية يكون نقل المعلومات المفيدة والحقيقية بمثابة معجزة، ومن ناحية أخرى تؤدي إمكانية نشر معلومات غير لائقة وكاذبة إلى تمكين القلّة من التلاعب بالكثرة. وليس من السهل أن نحدد هل العولمة نعمة أم نقمة، فحتى أكبر علماء الرياضيات والاقتصاد والسياسة لا يمكنهم التنبؤ بنتيجة معادلة بمثل هذا التعقيد.

١٤١ -إن حكومة وشعب سان مارينو يريان أن المسؤولية الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية والشفافية واجبات أساسية مطلوبة من كل عضو من أعضاء منظومة الأمم المتحدة. وتتفق الحكومة والشعب مع ما انتهى إليه تقرير الأمين العام، وهو أن المسؤولية الموزعة جزء أساسي من إعلان الألفية الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد تغير الكثير منذ مؤتمر قمة الألفية، وتغير ما هو أكثر بكثير منذ اعتماد الميثاق. ومع ذلك فإن قيمتي الاعتماد المتبادل والمسؤولية المشتركة ما زالتا أساسيتين.

١٤٢ -وترى سان مارينو أن الأمم المتحدة هي اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الوسيط الكفء لمعالجة الاختلالات التي هي نتاج للعولمة لا مفر منه، في سياق متعدد الأطراف وبطريقة مسؤولة ومنصفة ومواتية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.